جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت (٢٠٠٦-٢٠١٥)

The Role of Civil Society in Political Development in Kuwait (2006-2015)

إعداد الطالب
محمد عبدالله حمد السهيل
١٥٢٠٦٠٠٠٠٢

إشراف
د. علي الشرعة

حقل التخصص . العلوم السياسية
الفصل الأول - ٢٠١٧/٢٠١٦

تفويض

أنا **محمد عبدالله حمد السهيل**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ:١٦/١٢/٢٠٢٠م

الإقرار

أنا الطالب: **محمد عبدالله حمد السهيل** الرقم الجامعي: (1520600002)

التخصص: قسم العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت (2006-2015)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية. كما أنني أعلن أن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تمَّ نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإني أتحمل كامل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: ٢٧/١٢/ 2016م

د

قرار لجنة المناقشة

(دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت (٢٠٠٦-٢٠١٥))،

The Role of Civil Society in Political Development in Kuwait

(2006-2015)

إعداد الطالب

محمد عبدالله حمد السهيل

الرقم الجامعي

١٥٢٠٦٠٠٠٠٢

إشراف الدكتور

علي الشرعة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور علي الشرعة.....(مشرفا ورئيسا)	
أ. د. محمد أحمد المقداد.....(عضوا)	
د. صايل فلاح السرحان.....(عضوا)	
أ. د. نظام بركات.....(عضوا خارجيا)	

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الماجستير في العلوم السياسية، نوقشت

وأوصى بإجازتها بتاريخ / /٢٠١٦م

إهـــــــــداء

" وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

صدق الله العظيم

إذا كان الإهداء يعبّر ولو بجزء من الحب والوفاء... فالإهداء إلى الهادي معلم البشرية ومنبع العلم... النبي الأمي محمد صلى الله عليه وسلم...

إلى من تجرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب... إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من كان يحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى والدي العزيز أطال الله في عمره... وإلى معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح حفظه الله...

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض... إلى روح والدتي الطاهرة، رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه...

إلى الغالية على قلبي أمي الكبيرة أطال الله ي عمرها... إلى الأحبة ذوي القلوب الطاهرة، والنفوس الأبية.... الذين شدّوا من أزري وقدموا لي الآراء السديدة، والتوجيهات القيمة، والأفكار المنيرة، إلى الذين أحببتهم وأحبوني... إخواني وأخواتي وأسرتي الكريمة... و د. ابراهيم الهدبان وأصدقائي الأعزاء إليهم جميعاً.... أهدي عملي هذا...

الباحث

شكـر وتقديـر

بعد الحمد والشكر لله الذي أعانني على إكمال هذه الدراسة، لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفي "د. علي الشرعة " على رعايته واهتمامه الذي غمرني بهما طيلة فترة دراستي هذه، مما كان له الأثر الطيب في إنجاز هذا العمل بشكل ناجح ومميز.

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، (أ. د. محمد مقداد، أ. د. نظام بركات، د. صايل السرحان) لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإبداء ملحوظاتهم وتوصياتهم القيمة التي سيكون لها الأثر البارز في إخراج هذه الرسالة إلى شكلها المميز بإذن الله، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة آل البيت ممثلة برئيسها وأساتذتها وأخص بالذكر أساتذة قسم العلوم السياسية (د. علي الشرعة، و د. صايل السرحان) على جهودهم الطيبة في متابعة طلبة الجامعة، وأشكر الوالد العزيز، وكذلك جزيل الشكر لأصدقائي الذين ساندوني ولم يبخلوا علي بالدعم المعنوي الصديق (فهد ردن الصعيري، محمد ناصر الحيلان، محمد مفرج الهمل، خالد خلف الجفيره).

الباحث

فهرس المحتويات

Contents

الملخص ..... ي

المقدمة ١

أولاً: أهمية الدراسة:..... ٢

١- الأهمية العلمية (النظرية): ٢

٢- الأهمية العملية:..... ٣

ثانياً: أهداف الدراسة:..... ٣

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:..... ٤

رابعاً: فروض الدراسة: ٥

خامساً: الحدود الزمنية للدراسة: ٥

سادساً: منهجية الدراسة ٦

سابعاً: متغيرات الدراسة ومفاهيمها:..... ٦

أولاً: التعريف بمفهوم المجتمع المدني:..... ٧

التعريف الاصطلاحي:..... ٧

التعريف الإجرائي: ٨

ثانياً: التعريف بمفهوم التنمية السياسية:..... ٩

التعريف الاصطلاحي:..... ٩

التعريف الإجرائي: ١٠

ثامناً: الدراسات السابقة..... ١١

تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة ١٦

الفصل الأول : المجتمع المدني والتنمية السياسية ١٧

المبحث الأول : المجتمع المدني (مفهومه وخصائصه) ١٨
المطلب الأول : مفهوم المجتمع المدني..... ١٩
المطلب الثاني : خصائص المجتمع المدني ٢٨
١. القدرة على التكيف: ٢٨
٢. الاستقلال: ٢٩
٣. التعدد والتنوع في المستوى التنظيمي:..... ٣٣
٤. التجانس:..... ٣٣
المبحث الثاني : التنمية السياسية ٣٥
المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية ٣٦
مفهوم التنمية السياسية ٣٧
المطلب الثاني : معيقات التنمية السياسية..... ٤٦
المبحث الثالث : علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية ٥٢
المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية ٥٢
المجتمع المدني والتنشئة السياسية..... ٥٤
دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية ٥٦
آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية ٦٠
الفصل الثاني : المجتمع المدني والتنمية السياسية في دولة الكويت..... ٦٤
المبحث الأول : المجتمع المدني في دولة الكويت..... ٦٥
المطلب الأول : أشكال مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت..... ٦٧
المطلب الثاني : القوانين والأنظمة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت..... ٧٠
المطلب الثالث : معيقات مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت ٧٢
المطلب الاول : دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية ٧٧

المطلب الثاني : المجتمع المدني الكويتي ودوره في دفع التنظيمات السياسية والحراك السياسي ٨١
المطلب الثالث : المجتمع المدني الكويتي وتحقيق مبدأ المواطنة ٨٤
دور الأسرة و المؤسسات التعليمية في المواطنة ٨٤
دور المؤسسات التربوية ٨٥
دور المؤسسات الدينية: ٨٧
دور المؤسسات الاجتماعية: ٨٨
الخاتمة: ٩٠
النتائج: ٩١
التوصيات: ٩٣
قائمة المصادر والمراجع ٩٤
١. المصادر الأساسية ٩٤
٢. الكتب ٩٤
٣. الرسائل الجامعية ٩٦
٤. المجلات العلمية ٩٨
٥. المراجع الأجنبية ٩٨

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في المجتمع المدني الكويتي ودور الأحزاب وبيان القوانين والأنظمة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت، وقد حاولت الدراسة أن تتبع منهجاً تحليلياً للمجتمع المدني والتنمية السياسية في الكويت، من خلال بيان مفهومها وخصائصها، والكشف عن العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية السياسية في الكويت، والتعريف بأشكال مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت، وبيان القوانين والأنظمة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت.

ولتحقيق هدفها فقد انقسمت الدراسة إلى فصلين تضمن الفصل الأول المجتمع المدني والتنمية السياسية وحاول الفصل أن يبحث في مفهومه المجتمع المدني وخصائصه وعلاقته بالتنمية السياسية، بينما حاول الفصل الثاني أن يدرس المجتمع المدني والتنمية السياسية في دولة الكويت، ودور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت. وخلصت نتائج الدراسة بالعديد من النتائج من أهمها:

١. أن مفهوم المجتمع المدني في دولة الكويت جاء كنتاج لتطورات تاريخية اجتماعية شهدها المجتمع الكويتي.
٢. ان الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني الكويتي عن الدولة لا تعني نفي علاقة التأثير والتأثر بينهما، وذلك لأن الشأن الاجتماعي مجال مشترك بينهما وشرط النجاح لهما أن يعملان في اطار تكاملي تشاركي.

المقدمة

حظيت مسألة التنمية السياسية على اهتمام الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مثلما كان الاهتمام من قبل الدول العربية ومن ضمنها دولة الكويت، وأنصب هذا الاهتمام على التحول إلى النظام الديمقراطي كمؤشر على تحقيق التنمية السياسية في الدول العربية.

وتُعد عملية التنمية السياسية في أي دولة عملية معقدة ومتشعبة في مفهومها ودلالاتها النظرية والعملية، وتتطلب تظافر جهود المجتمع المدني لإنجاحها، فهي تقوم على افتراضات تهدف إلى تغيير أساليب النظم السياسية، من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة، وبناء الدولة القوية، وتدعيم قدرات النظام السياسي، والمشاركة السياسية، من خلال التوزيع العادل للقيم السلطوية في المجتمع.

والمجتمع المدني هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى القوى والأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية سواء كانت جمعيات خيرية تعاونية، أو منظمات جماهيرية، أو مؤسسات تنموية، أو مراكز بحث وإعلام وحقوق إنسان، وهذه المؤسسات تعمل فب ميادينها المختلفة في استقلال نسبية عن سلطة الدولة.

ولقد تطور دور مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت بتطور الدولة، وتعددت وظائفها ومهامها وأنشطتها مع مرور الزمن، لتتوافق وتواكب التطور وحاجات المجتمع، وأصبحت تساهم بدور كبير في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية في الدولة، لذا يلقى على عاتقها الدور الأكبر في خدمة هذا المجتمع.

وسيحاول الباحث في دراسته لدور المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت أن يوضح بشكل جلي الوضع الداخلي لمؤسسات المجتمع المدني، والقوى التي تسيطر عليها، والقوانين والأنظمة المتعلقة بهذه المؤسسات، والمعيقات التي تواجه هذه المؤسسات، والأساليب والوسائل المقترحة لمواجهتها.

إضافة إلى ذلك سيحاول الباحث إلقاء الضوء على واقع التنمية السياسية في دولة الكويت، ودور مؤسسات المجتمع المدني في هذه التنمية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها وهو دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت، وهذا الموضوع لم يتلقى أي اهتمام بحثي من الناحية السياسية من قبل، وتكمن أهمية الدراسة الحالية في ناحيتين:

١ـ الأهمية العلمية (النظرية):

١- تعد عملية التنمية السياسية من أهم القضايا التي تشغل اهتمامات الدول ومن ضمنها دولة الكويت، في ظل التغيرات السياسية والثورات والحروب التي تعصف بالمنطقة العربية في الوقت الحاضر.

٢- الدور الإنمائي لمؤسسات المجتمع المدني لدعم مسيرة أهداف التنمية السياسية المتواصلة لمواجهة مشكلات المجتمع، وكفاءة هذه المؤسسات في تنمية المجتمع الكويتي من خلال ما تقدمه من خدمات وأنشطة تنموية بغية تفعيلها.

٣- التأصيل النظري المعرفي لمفهوم التنمية السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

٢- الأهمية العملية:

١- توجيه المجتمع الكويتي إلى تشجيع الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، من خلال المشاركة الفعالة في أعمالها التي تقوم بها لخدمة الدولة والتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية فيها.

٢- استعراض أهم التحديات التي تعيق عمل مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت وأساليب مواجهتها.

٣- رصد عمل منظمات المجتمع المدني على صعيد الممارسة العملية، ومساهمتها في تحقيق التنمية بشكل عام في دولة الكويت، ومدى تشجيع أو تثبيط صناع القرار لمسيرتها.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الغايات الآتية:

١. بيان دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت.
٢. بيان القوانين والأنظمة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت.
٣. توضيح المعيقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت.
٤. التعرف إلى واقع التنمية السياسية في دولة الكويت.
٥. بيان دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعد التنمية السياسية عملية تفاعل ثقافي سياسي، يتم فيها تداخل العوامل المادية بالمعنوية، وذلك لنقل المجتمع من وضع التخلف إلى التقدم السياسي، من خلال إيجاد نظم تعددية، تحقق النمو الاقتصادي، والمشاركة الفاعلة في الانتخابات السياسية، مع ترسيخ مفاهيم الولاء للوطن، والسيادة والقومية.

ولكون المجتمع المدني من خلال تنظيماته المتعددة يعد عنصر أساسي في نشر القيم الديمقراطية المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات، واحترام الرأي الآخر، وإيجاد قنوات اتصال مع دائرة صنع القرار، فقد جاءت هذه الدراسة لتبحث في دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت.

وبناءً على ذلك، تقوم الدراسة على تساؤل رئيسي، وهو:

- **ما دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت؟**

وينبثق من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، تتمثل في:

١. ما مدى إسهام القوانين والأنظمة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت؟
٢. ما المعيقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت؟
٣. ما الأساليب والإجراءات المقترحة لمواجهة المعيقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت؟

٤. ما واقع التنمية السياسية في دولة الكويت؟

رابعاً: فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

هناك علاقة ارتباطية سلبية بين المجتمع المدني، وعملية التنمية السياسية في دولة الكويت.

وتنبثق من هذه الفرضية فرضيات فرعية، تتمثل في:

١. كلما كانت القوانين والأنظمة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت تعطي استقلالية لهذه المؤسسات أدى ذلك لتعزيزها.
٢. هناك علاقة سلبية بين المعيقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت، والأهداف التي نشأت من أجلها.
٣. تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً ضعيفاً في عملية التنمية السياسية في دولة الكويت لا يرتقي إلى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية.

خامساً: الحدود الزمنية للدراسة:

قام الباحث باختيار الفترة الزمنية ما بين عام (٢٠٠٦– ٢٠١٥)، أما بداية الفترة فقد تم اختيار عام ٢٠٠٦ بداية لها، لأن في هذا العام ألغت المحكمة الدستورية الكويتية قانون الجمعيات التعاونية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩، والذي كان ينتهك حريات مقررة في الدستور، بالإضافة إلى تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني في هذه الفترة الزمنية. أما نهاية الفترة فقد روعي أن يكون عام ٢٠١٥، لأن هذا العام

هو التاريخ الذي يمكن عنده الوصول إلى المراجع والوثائق والأبحاث والدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة.

سادساً: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام منهج تحليل النظم الذي طوره العالم السياسي دافيد ايستون David Easton، حيث أنه المنهج الملائم للدراسة الحالية، والذي يعتمد على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، فالنظام هنا هو مجموعة من العناصر أو الاجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم، بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل، وبهذا المعنى يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام، على اعتبار أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظام للسلوك، وهي تشمل حدود النظام السياسي، وكيف يحافظ النظام على بقاءه عبر الزمن، وهذا البقاء مرهون بقدرته على اتخاذ الاجراءات الكفيلة برضى المجتمع، بالإضافة إلى التكيف وقدرة النظام على التأقلم والاستجابة للتغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة، وتحقيق اهداف هذا النظام وكيف يسعى لتحقيقها (عارف، ٢٠٠٢: ٦).

وسوف يقوم الباحث بتوظيف هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال التعرف إلى واقع التنمية السياسية في دولة الكويت، بالإضافة إلى التعرف إلى دور المجتمع المدني كأحد المدخلات في التنمية السياسية في الكويت.

سابعاً: متغيرات الدراسة ومفاهيمها:

- المتغير المستقل: المجتمع المدني في دولة الكويت.

- المتغير التابع: التنمية السياسية في دولة الكويت.

أولاً: التعريف بمفهوم المجتمع المدني:

التعريف الاصطلاحي:

١. يُعرّف المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للصراع، وقبول التنوع والاختلاف (الحوراني، ٢٠١٤: ١٦).

٢. والمجتمع المدني هو مجموعة البنى الوسيطة التي تقع في المجال العام ما بين الدولة والعائلة، والتي تقوم بشكل عفوي متجاوزة في الغالب، الحدود العرقية والمذهبية والسياسية داخل المجتمع، وتتضمن مثلاً، الأعمال الخاصة، والمنظمات الطوعية، والاتحادات المهنية (جواد، ٢٠٠٤: ٣١).

٣. والمجتمع المدني شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها (Raymond, 1993: 8).

٤. وعُرف المجتمع المدني بأنه المؤسسات السياسية والاقتصادسة والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطنيوالقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات

الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية (الفالح، ٢٠٠٢: ٢٦). وسيتم تبني تعريف الفالح (٢٠٠٢) في هذه الدراسة.

التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث المجتمع المدني إجرائياً بأنه مجموعة من التنظيمات الرسمية الطوعية المنفصلة إدارياً ومالياً عن سلطة الدولة الكويتية، وتهدف إلى التنمية السياسية في الدولة، وتعمل على إيجاد قنوات اتصال مع دائرة صنع القرار في الحكومة من أجل توسيع دائرة المشاركة السياسية للأفراد، وبلورة مطالبهم ضمن الأطر القانونية لصناع القرار.

ثانياً: التعريف بمفهوم التنمية السياسية:

التعريف الاصطلاحي:

١. تُعرّف التنمية السياسية بأنها تحديد وقياس مدى عمق وترسيخ البناء القانوني والمؤسسي للدولة الحديثة بأجهزتها وتنظيماتها المختلفة، سواء السلطة التنفيذية، أم التشريعية، أم القضائية (عارف، ١٩٩٤: ١٣).

٢. والتنمية السياسية هي التطور الإيجابي للاتساق والموارد والانجازات فرداً أو جماعة أو مجتمعاً (النقرش، ٢٠٠٥: ٩٣).

٣. والتنمية السياسية هي عملية اجتماعية تاريخية متعددة الأبعاد تعمل على تطوير النظام السياسي وتحديثه بما يتلاءم مع الواقع الاجتماعي والثقافي من أجل التعبئة الاجتماعية لبناء نظام سياسي من مجموعة من المؤسسات السياسية سواء كانت الرسمية أو الطوعية (المنوفي، ٢٠٠٦: ٧٨).

٤. وعُرفت التنمية السياسية بأنها تنمية وعي الناشئة بمشكلات الحكم والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق ذلك بشتى الوسائل كالمناقشات غير الرسمية والمحاضرات والاضطلاع بنشاط سياسي (الزيات، ٢٠٠٢: ١٩). **وسيتم تبني تعريف المنوفي (٢٠٠٦) في هذه الدراسة، لملاءمته لموضوع الدراسة الحالية.**

التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث التنمية السياسية إجرائياً بأنها عملية تستهدف مؤسسات النظام السياسي في دولة الكويت، ومدى مقدرة هذا النظام على تحويل الموارد المتاحة إلى مخرجات أي سياسات وقرارات لخدمة أهداف المجتمع ومصالحه، وخصوصاً في مجال حقوق الإنسان، ومجال المشاركة السياسية.

ثامناً: الدراسات السابقة

١. دراسة سكولت (Scholte) "Civil Society and Democracy in Global Governance" (Scholte, 2001).

خلصت هذه الدراسة إلى تعرف الآثار المترتبة على حشد المجتمع المدني على عولمة الحكم من أجل الديمقراطية، كما حددت الدراسة مفاهيم "المجتمع المدني"، و"الديمقراطية"، و"العولمة" و"الحكم"، وأظهرت الدراسة عجز الديمقراطية العميقة التي ظهرت نتيجة للعولمة المعاصرة، كما سلطت الضوء على مناقشة السبل المختلفة التي تمكن للمجتمع المدني من تعزيز أو تقويض الديمقراطية في إدارة العلاقات الدولية.

٢. دراسة فراس محمود "دور المنظمات الشبابية الأهلية الفلسطينية في بناء الشخصية وأثرها على التنمية السياسية في الضفة الغربية" (محمود، ٢٠٠٤).

خلصت هذه الدراسة إلى تقييم دور المنظمات الشبابية الأهلية الفلسطينية في بناء الشخصية وأثره على التنمية السياسية في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠٤ وذلك بدراسة برامج ومشاريع ونشاطات المنظمة الشبابية، مركزة على الجانب التوعوي والتثقيفي وتنمية قدرات الشباب، تكونت عينة الدراسة من عينة قصدية من المنظمات الشبابية، وتم تصميم أداة تكونت من قسمين، القسم الأول موجه للقائمين والعاملين في المنظمات الشبابية، والقسم الثاني موجه للفئات المستهدفة والمستفيدة من مشاريع وبرامج وأنشطة هذه المنظمات بهدف عمل مقارنة ما بين إجابات القائمين على المنظمات الشبابية والفئات المستهدفة من برامج هذه المنظمات، وقد أظهرت نتائج الدراسة

أن المنظمات الشبابية قد حققت تقدما ملموسا في مجال تنمية قدرات الشباب وبناء شخصياتهم مما انعكس إيجابا على التنمية السياسية في الضفة الغربية وتحديدا في مجال المشاركة السياسية وتعزيز الانتماء والولاء الوطني والعمل التطوعي، من خلال مشاركة الشباب في الانتخابات المتنوعة، والقيام بالأعمال التطوعية وغرس حب الوطن والدفاع عنه في نفوس الشباب.

٣. دراسة سلطان الحوسني " مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في عُمان (٢٠٠٠-٢٠١٠)" (الحوسني، ٢٠١١).

خلصت هذه الدراسة إلى تبيان دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في عُمان، من خلال التطرق للقوانين والأنظمة المتعلقة بهذه المؤسسات، وكذلك العلاقة بين هذه المؤسسات والنظام السياسي، وقد تم الاعتماد على منهج تحليل النظم، وذلك لفهم عملية التحول الديمقراطي كونها تتأثر بمدخلات في نطاق المجتمع، ولها مخرجات في مدى ودرجة الاستجابة لهذه المدخلات، وكذلك التغذية العكسية الحاصلة نتيجة المخرجات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عملية التحول الديمقراطي تسير ببطء حيث انه على الرغم من سماح النظام السياسي في عُمان بقيام مؤسسات المجتمع المدني، إلا انه يحد من علمها عن طريق القوانين والأنظمة المتعلقة بهذه المؤسسات من خلال تقيد حرية هذه المؤسسات.

٤. دراسة عايدة النوايشة " دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن (١٩٨٩-٢٠٠٩)" (النوايشة، ٢٠١١).

خلصت هذه الدراسة إلى بيان دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الفترة الواقعة ما بين (١٩٨٩– ٢٠٠٩)، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من دورها وفاعليتها، والبحث عن الوسائل التي تسهم في الحد من هذه المعوقات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أفاق التطور الديمقراطي كانت مقيدة بكثير من النصوص الدستورية ومنها قانون الانتخاب الأردني المؤقت رقم (١٥) لعام ١٩٩٣ (قانون الصوت الواحد) والذي أدى إلى تفتيت المشاركة الحزبية في الانتخابات (١٩٩٣، ٢٠٠٧، ٢٠٠٣، ١٩٩٧)، وقانون المطبوعات والنشر رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧ الذي حد من حرية الصحافة، وقانون الاجتماعات رقم (٤٥) لعام ٢٠٠١، وان هناك ضعفا في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية مما أدى إلى تهميش دورها في عملية التحول الديمقراطي، حيث إنها ما زالت بعيدة عن المطالب الوطنية للشعب الأردني.

٥. دراسة إسماعيل أشكناني "دور العلاقات العامة في التنمية السياسية بدولة الكويت من وجهة نظر العاملين في وزارة الإعلام" (أشكناني، ٢٠١٣).

خلصت هذه الدراسة إلى تعرف دور العلاقات العامة في التنمية السياسية بدولة الكويت، وبالتطبيق على إدارة العلاقات العامة في وزارة الإعلام الكويتية نموذجا، وقد بلغت عينة الدراسة من (٥٨) عاملاً، وقد تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للعلاقات العامة في التنمية السياسية بدولة الكويت من وجهة نظر مجتمع الدراسة، كما أن هناك وجود دور للعلاقات العامة في التنمية السياسية بدولة الكويت من وجهة نظر مجتمع الدراسة، كما يوجد تطابق بين واقع وطموحات العلاقات العامة في وزارة الإعلام الكويتية كنموذج، مع الإطار النظري في مجال

العلاقات العامة والتنمية السياسية من وجهة نظر مجتمع الدراسة، كما يوجد أهمية للتخطيط والتنسيق بين المؤسسات الإعلامية ونشاطات برامج إدارة العلاقات العامة في هذا المجال، من وجهة نظر مجتمع الدراسة، وأن صناع القرار بوزارة الإعلام الكويتية، يدركون أهمية دور العلاقات العامة في التنمية السياسية.

٦. دراسة خالد الحوسني " الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، جمعيات النفع العام، دراسة حالة" (الحوسني، ٢٠١٣).

خلصت هذه الدراسة إلى تعرف دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي بدولة الإمارات، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني من تأدية رسالتها، وكذلك التعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة التطوع في المجتمع الإماراتي، كما هدفت الدراسة إلى بيان مصادر التمويل وأهمية مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وطبيعة العلاقات بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مفهوم المجتمع المدني بدولة الإمارات جاء كنتاج لتطورات تاريخية اجتماعية شهدها المجتمع الإماراتي، بوجود دولة حديثة قوية بكافة مجالاتها لا سيما الاقتصادية، وأن المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة أختلف عن المفاهيم المعاصرة، حيث تبين ذلك من خلال الدراسة، وذلك بالقياس على الدور التشاركي بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، حيث تعمل هذه الشراكة على تنمية وخدمة المجتمع بدولة الإمارات، كما أن الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات عن الدولة لا تعني نفي علاقة التأثير والتأثر بينهما، وذلك لأن الشأن الاجتماعي مجال مشترك بينهما وشرط النجاح لهما

أن يعملان في إطار تكاملي تشاركي، وإن انتشار ثقافة التطوع في أوساط المجتمع المحلي الإماراتي عمل على وجود مؤسسات مجتمع مدني تراعي هذه الثقافة، كما أن مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات تعمل على ترسيخ مبدأ التعاون والشفافية والتنسيق في الأداء بين مؤسسات الدولة، وذلك من خلال دورها التكاملي في بناء دولة حديثة عصرية تقوم على رعاية حقوق الإنسان.

٧. دراسة جيسوال (Jaysawal) "Civil Society, Democratic Space, and Social Work" (Jaysawal, 2013).

خلصت هذه الدراسة إلى تعرف دور المجتمع المدني في توفير الفضاء الديمقراطي ومساعدة الأخصائيين الاجتماعيين لضمان النمو الشامل من خلال خليط من الدولة والأفراد، كما تطرقت الدراسة إلى أهمية المجتمع المدني للجماعات والأفراد على مر العصور، وأن المجتمع المدني هو الساحة التي من خلالها يتمتع الإنسان المعاصر بتحقيق مصلحته الذاتية وتطوير فرديته، بالإضافة إلى تعلم قيمة عمل المجموعة، والتكافل الاجتماعي الذي تربي عليه للحصول على الجنسية، والتي من خلالها يحق له المشاركة في المجال السياسي للدولة، وأن المجتمع المدني النشط والمتنوع هو الذي يلعب دوراً هاماً في النهوض بالديمقراطية، وهو الذي يسعى إلى ضمان أخذ مصالح المواطن على محمل الجد، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي والذي يتألف من مصدر ثانوي لجمع البيانات استناداً إلى التقارير والكتب والمجلات الدورية والمقالات على شبكة الإنترنت، كما تم إجراء ثلاث دراسات حالة للوصول إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

٨. دراسة المدني (El Medni) " Civil Society and Democratic Transformation in Contemporary Egypt: Premise and Promises" (El Medni, 2013).

خلصت هذه الدراسة إلى تقديم رؤى محددة في أنواع معينة من منظمات المجتمع المدني ودورها في عملية التحول الديمقراطي في مصر المعاصرة، حيث أظهرت الدراسة أن الحركات المدنية الفضفاضة فعالة بشكل خاص في بناء رأس المال الاجتماعي، وتحويلها إلى التعبئة السياسية، في حين كان دور المنظمات غير الحكومية تقتصر على فضح انتهاكات حقوق الإنسان، كما عملت النقابات المهنية على تحويل الاحتجاجات الشعبية من العفوية إلى إجراءات سياسية منظمة، وفي الوقت الذي أصيب به اتحاد عمال مصر والذي يعد مظلة لجميع النقابات العمالية في مصر بالشلل نتيجة لمحاولة الدولة استقطابه، لعبت النقابات العمالية الفردية أدواراً مهمة في التعبئة السياسية والمعارضة.

تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث المضمون، حيث أنها ستركز على دور المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت، وفي حدود علم الباحث لم يتم التطرق لدراسة هذا الموضوع من الناحية السياسية من قبل في دولة الكويت.

الفصل الأول : المجتمع المدني والتنمية السياسية

- المبحث الأول: المجتمع المدني (مفهومه وخصائصه)
  - المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني
  - المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني
- المبحث الثاني: التنمية السياسية
  - المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية
  - المطلب الثاني: معيقات التنمية السياسية
- المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية

المبحث الأول : المجتمع المدني (مفهومه وخصائصه)

أصبح المجتمع المدني بكل مؤسساته حقلاً لأنشطة اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الأهمية باعتباره أحد أهم وسائل تقليل الفجوة بين المجتمع والدولة من ناحية، وبين الفرد والحياة العامة من ناحية أخرى، الأمر الذي يسهم إيجابياً في مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها أفراد المجتمع، والمترتبة على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة.

ورغم قدم ظهور المجتمع المدني على مستوى العالم، ومع اختلاف الدرجات والأدوار، فإن هذه الدعوة قد اكتسبت مضموناً جديداً أو شعبية كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث أن أغلب الدول قد تبنت حلم التحول إلى نظام السوق والديمقراطية الليبرالية، وفي ظل التراجع والتخلي عن تقديم الخدمات الأساسية للأفراد واستغلال القطاع الخاص لآليات السوق من أجل تحقيق الربح، كان لابد من وجود مؤسسات ومنظمات لا تسعى لتحقيق الربح المادي، ينظمها الأفراد بصورة مستقلة عن الدولة، وعن القطاع الخاص، ومن هنا كان تشجيع الدولة وجميع الحكومات بمختلف الدول على تكوين المؤسسات الأهلية لتقديم الخدمات وإشباع الاحتياجات الخاصة بالمواطنين بدلاً عن الدولة. وعليه سيتم دراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني.

المطلب الأول : مفهوم المجتمع المدني

لا شك أن مفهوم المجتمع المدني، مفهوم حديث إلى حد بعيد، وإن كانت له جذور تاريخية، نمت من نمو المجتمعات الإنسانية وتطورها الحضاري، ولذلك فإن مفهوم المجتمع المدني المعاصر، يثير تساؤلات كثيرة عن بداياته، ودلالاته ومعانيه، وتشير معظم الدراسات والبحوث إلى أن المجتمع المدني هو فكرة جديدة، ومفهوم حديث يرتبط ببدايات عصر النهضة الأوروبية (عصر التنوير)، عصر التحولات الكبيرة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي شهدتها القارة الأوروبية في النصف الثاني من القرن السابع عشر، أي التحول والانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي البرجوازي (عبدالصادق، ٢٠٠٤: ١٣).

ولعل أبرز هذه التحولات، تمثلت في: التجربة الديمقراطية بعد نشوء الرأسمالية ونمو الطبقة الوسطى، وعملية الإصلاح الديني وما نجم عنها من اعتبار الإرادة الشعبية مصدرا للحكم بدلاً من الحق الإلهي، وبالتالي ظهور حركة إنسانية واسعة النطاق، اهتمت بحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته (باري، ٢٠١٢: ١٣).

لقد برزت البدايات الأولى لتأسيس مفهوم المجتمع المدني، في إطار الرؤية الشاملة التي بدأت تتكون لتحديد ماهية الدولة وطبيعة السلطة وآليات عملها، وكيفية انتظام عمل المؤسسات في إطار الدولة، ومن ثم تحديد شكل العلاقة بين الدولة (السلطة) والشعب الذي ينطوي تحت لواء هذه الدولة، وبذلك ركز مفهوم المجتمع المدني على مبدأين أساسيين وهما: المواطنة والديمقراطية، وكيفية تربية المواطن ليعيش في مجتمع مدني حقيقي (عبدالصادق، ٢٠٠٤: ١٧).

وهذا كله شكل الأسس الإرهاصية لما تحقق من إنجازات لاحقة على طريق توسيع مجال العقلانية السياسية، والتعزيزات التي استندت إليها سياسة العلمنة في صراعها مع أشكال الهيئات الحاكمة آنذاك، وصولاً إلى صياغة النماذج الأولى لما سمي الديمقراطية البرجوازية التي راحت تؤسس على أنقاض الملكيات المطلقة، انطلاقاً من نظريات بعض الفلاسفة الذين قادوا التنوير في أوروبا، ومنها نظرية العقد الاجتماعي التي وضعها جان جاك روسو، ونظرية السيادة الشعبية التي نادي بها كل من توماس هوبز، وجون لوك (غرايبة، ٢٠٠٢: ١٤).

وهكذا ارتبط مفهوم المجتمع المدني ارتباطاً وثيقاً بالحضارة الغربية، تأسيسا على جذورها القديمة، بما يعكس خبرات شعوبها، ومدارسها الفكرية المختلفة، التي تأسست وتبلورت على هذه المعطيات (الصوراني، ٢٠٠٤: ١٩).

وعلى الرغم من أن المدارس التي اعتمدت هذا المفهوم لا تتفق على توصيف واحد معين للمجتمع المدني، إلا أن ثمة قواسم مشتركة فيما بينها، تجلت في التفسيرات المتعددة التي تسوغ استخدام المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي يتضمنها (العابد، ٢٠٠٢: ١١).

ولعل ابرز المدارس التي ارتبطت باستخدام هذا المفهوم، هي مدرسة القانون الطبيعي التي سادت في القرنين، السابع عشر والثامن عشر، والتي اهتمت بالتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي، أما المدرسة الهيغلية، وكذلك المدرسة الماركسية بتياراتهما المختلفة، فقد اهتمتا بالتمييز بين المجتمع المدني والدولة، وإن اختلفتاً في تحديد نمط العلاقة بينهما (عبداللطيف، ٢٠١٣: ٢١).

وقد كان جون لوك من أكثر إعلام مدرسة القانون الطبيعي اهتماما بهذا المفهوم، حيث قصد به ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد طواعية لضمان حقوقهم المتساوية، التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، أما الفيلسوف الألماني جورج فريدريك هيغل فقد أعطى صورة مخالفة للمجتمع المدني في غياب الدولة، فهو مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق، يفتقد إلى أي إحساس بالوحدة والاتحاد، كما يفتقد إلى أية غاية أخلاقية، وبالتالي لا يتحقق لهذا المجتمع استقراره وتماسكه إلا في وجود الدولة التي عليها طابعا أخلاقيا، وتوجهه نحو غاية أخلاقية محددة (بلقزيز، ٢٠٠١: ٣٢).

أما في المحيط العربي، الفكري والسياسي، فيشير مفهوم المجتمع المدني إلى تصورات ودلالات مختلفة، سواء من حيث مضمون أم من حيث تنظيماته، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب تكمن في نشأة هذا المفهوم المرتبطة بواقع المجتمعات الرأسمالية الصناعية الغربية، وتباين مضمون تبعا لصيرورته التاريخية في الفكر الفلسفي العربي الكلاسيكي مرورا بالليبرالي والماركسي، وصولا إلى الفكر الحديث، والتوظيف السياسي والأيديولوجي في المجتمع العربي تبعا للمدارس الفكرية الاجتماعية والقومية والدينية والماركسية وغيرها (باري، ٢٠١٢: ٤٦).

ومهما تكن هذه الاختلافات، سواء من حيث بنيتها أم من حيث دلالاتها، فإنها ترجع في حقيقة الأمر إلى تصورٍ لمفهوم المجتمع المدني وهو المفهوم الذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة، فيعرفه بأنه: مجموعة من المنظمات والممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع، في استقلال نسبي عن المؤسسات الإرثية، مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة من ناحية، وعن الدولة من ناحية أخرى (رشيد، ٢٠٠٣: ٧٨).

المجتمع المدني هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث، أي هو المجتمع الذي يكون فيه القضاء مستقلا، وكذلك الأحزاب والنقابات والجمعيات، وهذا يتفق مع المفهوم الذي يفيد بأن المجتمع المدني: هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف، وبذلك يكون المجتمع المدني فضاء من الحرية يلتقي في الناس، ويتفاعلون تفاعلاً حراً، ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة، من اجل قضايا مشتركة أو مصالح مشتركة، أو للتعبير عن مصالح مشتركة (الصبيحي، ٢٠٠٠: ٢٩).

وعرف العابد (٢٠٠٢: ١٤) المجتمع المدني بأنه المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العلم بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف. وعرفه الصوراني (٢٠٠٤: ٢٢) بأنه مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية والتي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة.

وعرف رشيد (٢٠٠٣: ٢٥) المجتمع المدني بأنه مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية. وعرفه باري (٢٠١٢: ٣١) بأنه عالم ذو علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، وتتمتع باستقلالية في علاقاتها مع الحكومة، وأنها تتشكل بشكل طوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم، وهذا العالم يختلف بين مؤسسات رسمية وشبكات اجتماعية غير رسمية ترتكز على ولاءات

طائفية دينية أو للعملاء وتختلف بين تلك المؤسسات ذات الأدوار السياسية كجماعات الضغط، أو الدعاية لقضايا معينة وتلك المؤسسات التي يبقى نشاطها خارج النظام السياسي.

فجوهر المجتمع المدني هو تنظيم الناس في المجتمع، وتفعيل مشاركاتهم في تقرير مصيرهم، وتحديد السياسات التي ترسم ملامح حياتهم العامة والخاصة، ولذلك فليس المهم في مفهوم المجتمع المدني تكويناته، سواء كانت تقليدية أم حديثة، وإنما القيم التي تقوم عليها، من قبول الاختلاف وحق الآخرين في تكوين منظمات تحقق مصالحهم، وتحميها، وتدافع عنها، والالتزام في غدارة الخلاف بالوسائل السليمة، وسيادة قيم الاحترام والتسامح والتعاون، والتكافل والتنافس الشريف (ابراهيم، ٢٠٠٧: ٢٧).

ويشير الشماس (٢٠٠٨: ٤٩) إلى أن التعريف الأكثر شيوعاً للمفهوم والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين، هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني على أنه شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذ١لك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات، وبناء عليه، فإن هناك عناصر أو أركان أساسية لمفهوم المجتمع المدني، سبق أن رصدتها دراسات كثيرة، وتتمثل هذه الأركان بما يلي:

- **أولها:** الركن التنظيمي المؤسسي: فالمجتمع المدني يضم مجموعة المؤسسات والمنظمات التي يؤسسها الأفراد أو ينضمون إليها بمحض إرادتهم، ومع الأخذ بعين الاعتبار رفض بعض الباحثين أو تحفظهم بشأن إدراج بعض المؤسسات مثل الأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية ضمن بنية

المجتمع المدني، فإن ثمة اتجاهاً شبه عام يرى أن المؤسسات والمنظمات التي يتكون منها المجتمع المدني كثيرة ومتنوعة، على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والاتحادات والروابط والنوادي واللجان والمنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية والشبابية والرياضية، فضلاً عن الحركات النسائية والطلابية والهيئات الحرفية والمراكز البحثية غير الحكومية وغرف التجارة والصناعة والمؤسسات الجينية غير الخاضعة لسلطة الدولة، وكل هذه المؤسسات والمنظمات تعبر عن تكوينات وفئات وشرائح اجتماعية، وهي تعمل من أجل تحقيق مصالحها المادية والمعنوية والدفاع عن هذه المصالح، سواء في مواجهة الدولة أو في مواجهة قوى ومؤسسات أخرى للمجتمع المدني، وبالطبع فإن الفرد يمكن أن ينتمي إلى أكثر من مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، فقد يكون عضواً في حزب سياسي أو جمعية سياسية، وعضواً في نقابة مهنية أو عمالية، وعضواً في جمعية أهلية، وعضواً في ناد اجتماعي أو رياضي.

- **وثانيها:** الفعل التطوعي الحر، إذ أن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة وينضمون إليها طواعية بشروط صريحة أو ضمنية تتعلق بالسن والتعليم والمهنة..... يتم التوافق عليها وقبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه لاحقا، ونظراً إلى ذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته تختلف عن الجماعات والتكوينات الإرثية التي تعد عضوية الفرد فيها إجبارية، إذ ينتمي إليها استنادا إلى أسس موروثة تقوم على معايير القرابة (الأسرة، العشيرة، القبيلة)، أو معايير عرقية (السلالة، العنصر)، أو معايير دينية (المذهب، الطائفة، الطريقة)، كما أنها تختلف عن التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تجسد سلطة الدولة التي

تفرض سيادتها وقوانينها على كل من يولدون ويعيشون على إقليمها دون قبول مسبق منهم، كما أنها – أي الدولة– هي التي تحتكر حق الاستخدام المشروع للقوة باعتبار أن حفظ الأمن والنظام هو من وظائفها التقليدية، وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته تختلف عن التكوينات الإرثية، هذا لا يعني أن المجتمع المدني لا يضم تنظيمات أو فئات تعبر عن تكوينات تقليدية، وبخاصة إذا كانت هذه التكوينات فاعلة ومؤثرة في المجتمع، ولكن مع استمرار تطور المجتمع المدني، بمعناه الحديث، يضعف دور هذه التنظيمات ويصبح ثانويا، إذ يزداد انخراط الأفراد في مؤسسات ومنظمات تقوم على معايير إنجازيه حديثة وتقدم بدائل موضوعية للانتماءات والولاءات الأولية، وذلك في إطار انتماء اسمي للدولة يتخذ من المواطنة ركيزة أساسية له.

- **وثالثهما:** الاستقلالية عن الدولة، إذ أن ابرز أركان المجتمع المدني أن تتمتع مؤسساته ومنظماته باستقلالية حقيقة عن سلطة الدولة، وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة، ولكنها استقلالية نسبية، حيث تنشأ هذه المؤسسات والمنظمات في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية، ويفترض فيها أنها تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فضلاً عن امتلاكها هامشاً من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترتضيه المؤسسات والمنظمات المعنية.
- **ورابعهما:** عدم السعي لتحقيق الربح، ويقصد بذلك أن مؤسسات المجتمع المدني لا تقوم على أسس تجارية غايتها تحقيق الأرباح كما هو الحال بالنسبة للقطاع الخاص، ولكن غايتها هي حماية المصالح المادية والمعنوية لأعضائها، والمساهمة في تحقيق المصلحة العامة على نحو ما سبق ذكره، ومن ثم فهي لا تسعى من أجل الربح، وحتى في حال المؤسسات التي تحقق أرباحا

من خلال أنشطتها وخدماتها، فإنها لا توزعهما على مجال إداراتها أو أعضائها، بل تستخدمها لتوسيع أنشطتها وتوسيع مستواها.

- **وخامسهما:** الإطار الأخلاقي القيمي، وهو يتمثل بمجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته، سواء في إدارة العلاقات في ما بينها، أو غدارة العلاقات بينها وبين الدولة، ومن هذه القيم والمعايير: التسامح، والاحترام المتبادل، والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، واحترام القوانين، والإحساس بالولاء والانتماء للوطن، فضلا عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السليمة في غدارة حل الصراعات والخلافات وهذا يؤكد أن المجتمع المدني ليس متجانسا، بل يضم الكثير من التكوينات والتنظيمات ذات الرؤى والمصالح المتعددة التي تقوم العلاقات في ما بينها على أسس من التعاون أو التنافس أو الصراع، وفي جميع الحالات، فإنه يتعين حل الصراعات بأساليب سليمة دون اللجوء إلى العنف أو التهديد باستخدامه، ويطلق البعض على القيم والمعايير التي يستند إليها المجتمع المدني اسم الفضيلة المدنية، وهي تعكس فهما مشتركا للصالح العام، وحرصا على تحقيقه في إطار تكريس مبدأ المواطنة الذي يمثل ركيزة أساسية للمجتمع المدني.

والجدير بالذكر أن هناك مفاهيم أخرى في العلوم الاجتماعية تستخدم بنفس دلالة مفهوم المجتمع المدني، ومن هذه المفاهيم على سبيل المثال: المجتمع الأهلي، والمنظمات التطوعية، والمنظمات غير الحكومية، والحياة التشاركية، ومؤسسات رأس المال الاجتماعي، والقطاع غير الربحي، والقطاع الثالث لتكون الحكومة بأجهزتها تمثل القطاع الأول فيما يمثل القطاع الخاص القطاع الثاني، وبغض النظر عن خلفيات وسياقات طرح هذه المفاهيم واستخداماتها، فالملاحظ أنها جميعا تشير إلى مجال عام

يتحرك فيه الأفراد والجماعات في علاقات وتفاعلات تعاونية أو تنافسية أو صراعية بعيداً عن سيطرة الدولة أو تدخلها المباشر، ومن خلال مؤسسات ومنظمات تعبر عن مصالحهم وتعمل من اجل تحقيق هذه المصالح والدفاع عنها، ومهما يكن من أمر، فإن مفهوم المجتمع المدني هو أكثر هذه المفاهيم انتشارا على الصعيد العالمي في الوقت الراهن، ليس على المستوى الأكاديمي في حقول العلوم الاجتماعية فحسب، ولكن على صعيد الخطاب السياسي كذلك (ابراهيم، ٢٠٠٧: ٦١).

ولابد من الإشارة إلى أن المجتمع المدني لا ينفصل عن الدولة في تنظيماته، فلا يجوز أن يكون منفصلا في نشاطاته، لأن الدولة دولة المجتمع، وهي التي تشرف على تنظيماته وفاعلياته، في إطار المصالح العليا لهذا المجتمع بوجه عام، ولذلك يعتمد المجتمع المدني على الدولة، حتى في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية منها الاجتماعية والتعليمية التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات التي تضعها الدولة، والدولة التي تقوم في هذا المجتمع ليست دولة ديمقراطية بالضرورة، بل يمكن أن تكون غير ديمقراطية، كما يرى هيغل، ولكنها مع ذلك دولة تحكمها قوانين، عبر قرون طويلة من تاريخ المجتمع (الأمة) (العابد، ٢٠٠٢: ٨١).

بناء على كل ما سبق يرى الباحث بأن المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسية تنظيمية تضم مؤسساته ومنظماته، ويستند إلى بنية قيمية ثقافية تجسد القيم والمعايير التي تمثل جوهر الثقافة المدنية، كما يرتكز إلى بنية اقتصادية اجتماعية ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وبطبيعة القوى والتكوينات الاجتماعية فيها، فضلاً على ارتباطه بالبنية السياسية القانونية، التي تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني والدولة معاً.

المطلب الثاني : خصائص المجتمع المدني

تختلف المؤسسات والتنظيمات في ما بينها، تقدماً وتخلفاً، ومن ثم فاعلية، وأحد معايير ذلك درجة مؤسسيتها، إن درجة مؤسسية أي نسق سياسي تتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما وهي: القدرة على التكيف، في مقابل الجمود والاستقلال، وفي مقابل التبعية والخضوع، والتعقد، في مقابل الضعف التنموي، والتجانس في مقابل الانقسام.

ويضم كل من هذه المعايير الأربعة مؤشرات فرعية يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني، وفيما يلي تفصيل لهذه المعايير:

١. القدرة على التكيف:

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها، وثمة أنواع للتكيف هي: (بشارة، ٢٠١٢: ٤١)

١. **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود المؤسسة ازدادت درجة مسؤوليتها.
٢. **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلمياً وإبدال مجموعة القادة بمجموعة أخرى، ازدادت درجة مؤسسيتها، ومثل ذلك يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور

الاجتماعي والاقتصادي، فسرعة التحول الاجتماعي تقود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة.

٣. **التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، بما يبعدهم عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

وبتطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني يُلاحظ ما يأتي:

- **أولاً:** يتسم عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني بطابع المرحلية، حيث تتوارى بعد فترة قصيرة على تأسيسها، ويعني هذت ضرورة قيام المؤسسات على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار، كما يتسم كثير منها أيضا بارتباطه بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات زعيم الحزب أو أمينه العام، الرئيس أو النقيب في النقابات المهنية أو العمالية، رئيس الجمعية أو المنتدى، شيخ القبيلة أو الطائفية أو الطريقة، ويضع هذتا قيوداً شديدة على إمكانية استمرار المؤسسة بعد اختفائه أو ممارستها لنشاطها على النحو المرجو، وأمثلة ذلك متعددة في الكثير من الأقطار العربية.
- **ثانياً:** يلاحظ أن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني لم تخفق في تكييف أساليبها فقط، وإنما أخفقت أيضا في القيام بوظائفها الأساسية.

٢. الاستقلال:

ويقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، والملاحظ أن

معظم مؤسسات المجتمع المدني تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى، في حين أن أي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال الذي يتيح لها أن تقيم رهانات خاصة تتأسس عليها علاقات اجتماعية متميزة، فإذا اعتبرنا النظام القائم أن مثل هذه الرهانات ليست ممكنة أو مقبولة نظراً لما تنطوي عليه من مخاطر على وحدة الإرادة السياسية أو بقاء الدولة والنظام، وحرمانها بالتالي من هذا الحد الأدنى من الاستقلال الذي يجعل لسلطتها قيمة ذاتية، لم يبق أمام هذه المؤسسات إلا أن تختار بين التخلي عن طبيعتها كأطر حرة أو مستقلة نسبيا لبلورة النشاطات والسلطات الاجتماعية الوسيطة والمدنية، أو أن تتحول، إذا أرادت الحفاظ على وجودها بأي ثمن، إلى تابع السلطات قائمة حقيقية أو تضع نفسها تحت حمايتها، وتصبح أداة من أدوات السلطة السياسية، فهي لن تستمر وتكسب صدقيتها، إلا أذا علقت بنفسها بسلطة ذات صدقة أو ذات محتوى، وهي هنا سلطة الدولة أو الحزب الذي يملك جزءا من سلطة الدولة (غرايبة، ٢٠٠٢: ٦٨).

وقد عرفت بعض النقابات ظاهرة النقيب الذي يشغل منصباً ورزاياً بما يجعلها خاضعة أو متأثرة بأوامر السلطة، ولا ريب أن هذا الوضع يحول دون ممارسة النقابة دورها بشكل مستقل في الغالب، يضاف إلى ذلك عدم قدرة المؤسسات على مواجهة نفقاتها من دون دعم من الحكومة، مما يجعلها أسيرة لتلك الجهة، ومن ثم لا تتمتع باستقلال مالي، يرتبط بهذا خضوع بعض الاتحادات والنقابات لجماعة أو حزب معين دون غيره وتعبيرها عن خطة العام، ومع أن هذا ليس أمراً معيباً في حد ذاته، فإن تحول النقابة أو الجمعية أو الاتحادات إلى التعبير عن نهج الحزب أو الجماعة وكأنها فرع يتابع له ينقص ولا شك من درجة استقلالها ويعوقها عن الاضطلاع بدورها بصورة فعالة، وإن كان

لمؤسسات المجتمع المدني استقلالية إزاء السلطة، فإن الأفراد يتمتعون بذاتيتهم في إطار هذه المؤسسات (عبداللطيف، ٢٠١٣: ١٠٧).

وقد دلت التجربة التاريخية أن المؤسسات الأهلية التي لم يكن لها مقوم آخر غير التعامل مع الدولة، والعمل في ظلها، لم تستطع أن تطور أي رهان حقيقي يستمد قيمته من نشاطها المعلن بقدر ما أصبحت إطاراً جزئياً أو فرعياً للتنافس والصراع السياسي الذي يتسم وحده في هذا النظام بالأصالة والجدوى، إن الحافز الأساسي الذي يحفز الأفراد على الانخراط في نقابات الحكومة القهرية والحديث هنا عن الانخراط الطوعي طبعاً، هو السعي إلى استخدام النقابة كوسيلة للنفاذ إلى السلطة والصعود السريع إلى تلك المناصب السياسية (عبدالصادق، ٢٠٠٤: ٨٩).

ويمكن تجديد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات منها: (العابد، ٢٠٠٢: ١١٤)

١. **نشأة مؤسسات المجتمع المدني:** وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة، وواقع الحال في العديد من الدول يتقاطع كليا مع هذا.
٢. **الاستقلال المالي:** لمؤسسات المجتمع المدني، ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، فهل تتلقى جزءا من تمويلها من الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم تعتمد بصورة كاملة في التمويل الذاتي على مساهمات الأعضاء في شكل رسوم العضوية أو التبرعات أو على بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية.

بعابرة أخرى، يعد التأسيس الاقتصادي أهم عناصر الاستقلالية، كما أنه يشكل سياجاً للحركة السياسية المستقلة، وعنصراً من عناصر استمراريتها.

إن صاحب التمويل هو صاحب القرار، وما يلاحظ أن جزءا كبيراً من مصادر تمويل المنظمات الأهلية، تأتي من قوى السلطة الراهنة، أو من شخصيات ومؤسسات، إما داخل البلد الواحد، أو من دولة لأخرى، أو من المؤسسات الدولية ومن أبرزها الأمم المتحدة، أي من مجموعة الأنظمة والحكومات أيضا، بل ترضخ لسياسة الدول الكبرى التي تدعم المنتظمات الأهلية خلال حكوماتها، وتغيب تقريبا المصادر غير الحكومية عن دعم هذه المؤسسات مما يجعلها أسيرة مصادر تمويلها، ساعية إلى استرضائها، بل على اعترافها بها، ومتسارعة لنيلها، وهادفة إلى احتكار التمويل فقي هذا المجال الأهلي أو ذاك (ابراهيم، ٢٠٠٧).

٣. **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** ويشير إلى مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني في غدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية، وبعيد عن تدخل الدولة، ومن ثم تنخفض إمكانية استتباعهم من قبل السلطة، وتحرص النظم التسلطية على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني، أو إخضاعها للرقابة والسيطرة وفي حالة السماح بقيامها، وبذلك تصبح عديمة الفاعلية وتطرح الدول التسلطية نفسها بديلا لمؤسسات المجتمع المدني (الشماس، ٢٠٠٨: ٨٥)

ومما يعزز استقلالية المؤسسات ويقطع الاختراق الداخلي والخارجي لهذا ما يلي:

- إيجاد أسس اتصال بين مؤسسات المجتمع.
- قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركاتها.

- ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأتي بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد، ذلك إن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي ضرورة إلى ضعفها، بما يحقق إمكانات هائلة لاختراقها.

٣. التعدد والتنوع في المستوى التنظيمي:

يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله، من الناحية الأخرى، ولكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها، إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها، حين تفتقد أي هدف من أهدافها، بشكل أفضل من المؤسسة التي يكون لها هدف واحد، بنيتها التنظيمية من ناحية، وانعدام انتشارها القومي تقريبا، بل القطري وتركزها في العاصمة أو المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية، ويشكل هذا قيداً على قدرتها على ممارسة مهامه، ويكمن التحدي الفعلي أمام هذه المؤسسات في قدرتها على تجاوز المدن إلى القرى والعاصمة إلى الأقاليم، ولا سيما المؤسسات الحديثة منها (الصبيحي، ٢٠٠٠: ٩٤).

٤. التجانس:

ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، ولكما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، وكانت طريقة حل الصراع سليمة، كان هذا دليلاً على تطور المؤسسة، وعلى العكس كلما كان مرد الانقسامات

إلى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراع عنيفة، كان هذا دليلاً على تخلف المؤسسة وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلد لا تباين فيه، فمثل هذا تشكيل ميت، وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعدديته حيث تكون دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الايجابي، والعكس صحيح (باري، ٢٠١٢: ١٤٧).

وبتطبيق ما سبق على مؤسسات المجتمع المدني، يُلاحظ أن الكثير منها يتسم بعدم التجانس، إذ كثيراً ما تنشا الصراعات بين الأحزاب ولجانها المركزية، وداخل مجالس النقابات والمنتديات والجماعات، وكثيراً ما تكون هذه الصراعات لأسباب شخصية، وتمثل هذه الصراعات عائقا أمام المؤسسات، وقد تستمر هذه الصراعات طويلاً فيتوقف معها تماماً نشاط المؤسسة (عبدالصادق، ٢٠٠٤: ٧٤).

المبحث الثاني : التنمية السياسية

يقوم مفهوم التنمية السياسية على أنها عملية تحول شاملة تسير نحو الأفضل لجميع جوانب الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وفق منظومة القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية القائمة على التعددية التنافسية ومعايير الاتحاد والكفاءة والتي توفر آليات مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن والاستقرار واندماج فئات المجتمع المختلفة، كما تضمن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية في ظل قدر من الحرية والاستقلالية والمؤسسية وسيادة القانون.

أما مفهوم المشاركة السياسية الديمقراطية فإنه يعبر عن وجود ثقافة سياسية، بحيث تؤدي هذه المشاركة إلى عملية الاستقرار السياسي التي هي سمة من سمات المجتمعات الديمقراطية المتطورة، والاستقرار السياسي هو احد نتائج هذه المشاركة، إذ يتطلب العمل السياسي توفير آليات الحوار، وان يكون بين المواطنين اتفاق سياسي، حيث تستطيع جميع طبقات المجتمع التعبير عن آرائها بواسطة الوسائل السلمية المكفولة أو المحمية دستوريا من خلال استعمال الإجراءات النظامية المقبولة بدلا من الثورة والشغب. وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية.

المطلب الثاني: معيقات التنمية السياسية.

المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية

ظهر مفهوم التنمية السياسية في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ثم عد فرعاً حديثاً من علم السياسة يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ويقترن بدول العالم الثالث وبتطوير نظمها السياسية، بعد أن رافق تطوره العديد من المصطلحات السياسية، التي تلتقي في الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية، مثل الإصلاح والتحديث السياسي، والتطور السياسي والتحول الديمقراطي، والتعددية، وغير ذلك من المصطلحات المتداخلة في معانيها بالنسبة للباحث غير المتخصص (الفريجات، ٢٠٠٥: ٧٩).

وتستهدف التنمية السياسية بعدها عملية سياسية متعددة الغايات: ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة بطريقة عادلة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين (بطاينة، ٢٠٠٩: ٧١)

مفهوم التنمية السياسية

يندرج في علم السياسة عدد من المفاهيم والمصطلحات التي تعاني من عدم الوضوح في المعنى وعدم وجود تعريف دقيق لها، ومفهوم التنمية السياسية واحد من هذه المفاهيم في علم السياسية التي لا يوجد اتفاق حول تعريفه، فقد عرف مفهوم التنمية السياسية من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية، كونه يحمل دلالة قيمية وإيديولوجية وسبق أن استخدم لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في بلدان العالم الثالث (الصرايرة، ٢٠٠٧: ٨٧).

أشار السعدون (٢٠١١: ٧٩) إلى أن مفهوم التنمية السياسية قد عانى من الغموض وعدم التحديد، حتى أضحى تعريفه يمثل إحدى الإشكاليات المنهجية الكبرى التي تعترض الباحثين في هذا الحقل، حيث يمكن إحصاء عدد كبير من التعريفات المتمايزة للمفهوم، فعلى سبيل المثال:

أورد صاموئيل هنتنجتون عام (١٩٦٥) تعريفاً مبهماً للمفهوم عندما قال: "ماذا تعني التنمية السياسية؟" إنها تعني كل شيء أو أي شيء، الأمر الذي دفع الباحثين إلى التشكيك في قيمة المفهوم جملة وتفصيلاً (الحموي، ٢٠١٤: ٢١٠).

أضاف لوشيان باي عام (١٩٦٩) غموضاً آخر عندما أورد عشرة معان وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحاول تقديم تعريف خاص به، ومنها: أنها تمثل مطلب سياسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتبني سياسة المجتمعات الصناعية، والتحديث السياسي، وفعالية الدولة القومية والتنمية الإدارية والقانونية، والمشاركة والتعبئة الجماهيرية، وبناء الديمقراطية وغيرها(السحيمي، ٢٠٠٤: ١٦٣).

وذهب نبيل السمالوطي (١٩٧٨) مع هنتنغتون فلم يقدم تعريفاً للتنمية السياسية، بل قدم مؤشرات عليها، مثل تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في المجتمع حتى وإن كان هناك تباين في الأصول أو الانتماءات، والمشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرارات من خلال النظام البرلماني، وعدم تجميع السلطات في يد شخص أو مجموعة والفصل بينها، وحق الاعتراض ومراقبة أجهزة السلطة من قبل الجمهور، ونمو قدراته على إدراك مشكلاته الحقيقية من اجل التعامل معها بصورة رشيدة، وتحقق وحدة المجتمع وتكامله السياسي، وذلك من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية، والالتقاء على الحد الأدنى من القيم السياسية مع الولاء للسلطة السياسية المركزية (السعدون، ٢٠١١: ٨٤). وقدم باكنهام (١٩٧٤) تعريفا للتنمية السياسية على أنها ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي (الحموي، ٢٠١٤: ٢١٣).

والتحديث السياسي هو التعبير لمفهوم التنمية السياسية في الكتابات الغربية إذ يتخذ عدة صور، ويتحرك في مرجعيته الغربية ضمن محددات معينة، حيث يجعل بعضهم من قيام الرأسمالية الليبرالية، أو اقتصاد السوق، والعلمانية، أو فصل الدين عن الدولة وعن السياسة، شروطا ضرورية لقيام الديمقراطية والتحديث السياسي، وهم يفترضون أنه لا يمكن إقامة الديمقراطية أو نجاح التحديث في أي بلد، ما لم يكن نظامك الحكم فيه علمانيا ورأسمالياً، ولهذا فلا يمكن برأي هؤلاء إقامة الديمقراطية إذا اتبع البلد نظاما اقتصاديا غير رأسمالي، أو إذا كان حكمه نظاما سياسيا منبثقا عن الدين كالنظام السياسي الإسلامي (حسين، ٢٠١٤: ١٦).

وقد وجد هذا الطرح في بعض المراحل التاريخية من القرن الماضي سندا قويا له في التحولات التي عرفتها العديد من المجتمعات الاشتراكية، والعديد من دول العالم الثالث باتجاه الديمقراطية، واقتصاد السوق، نتيجة انهيار المنظومة الاشتراكية، وفشل العديد من تجارب التنمية والتحديث التي حاولت إنجاز التحديث والتنمية خارج إطار النموذج الغربي، إذ أن معاناة الديمقراطية وعدم ولادتها في بعض البلدان العربية، قد ترجع إلى سيادة النمط التقليدي في التفكير، أو في الأشكال الاجتماعية، حيث يبرز التساؤل التالي: كيف يمكن تحقيق الديمقراطية على أرضية تقليدية قبلية، في حين أنها انتعشت في أوروبا في بيئة ومناخ حداثي، وعلى أرضية اقتصادية ليبرالية متجاوزة كليا النمط التقليدي (شلبي، ٢٠١٠: ٢٩).

وهناك من ربط مصطلح التنمية السياسية بالتطور السياسي، لأن التطور السياسي مسؤولة عنه عملية التحديث الواسعة، وبالتالي فهو يقع ضمن مسؤولية التنمية السياسية، استناداً إلى الاعتبارات التالية (الرفوع، ٢٠٠٤: ٣٦):

١. إن هدف التطور السياسي هو التحرك باتجاه تحقيق الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي، ومن هذه الأهداف: الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، المشاركة، التعبئة، المساواة، القدرة، التخصص، التكامل، العقلانية، الاتجاه نحو البيروقراطية، الأمن، الوفاء، العدالة، الحرية.
٢. إن وظيفة التطور السياسي مسؤولة عن حركة النظام السياسي باتجاه مماثل للعملية السياسية في المجتمع الصناعي الغربي، مثل وجود الأحزاب السياسية، وغيرها من منظمات مجتمعية،

كضرورة وظيفية في المجتمع، ووجود هذه الأحزاب وتطورها ضرورة مهمة للتطور أي التنمية السياسية.

والتنمية السياسية على النحو الذي مر، مصطلح نشأ مع عملية التحول السياسي في أوروبا والتي تضمنت أغراضاً تشمل التوجه نحو المساواة التي تمكن الجميع من المشاركة في صناعة السياسة والتنافس على المواقع المختلفة، وقدرة النسق السياسي على صياغة مختلف السياسات وتنفيذها، والتنوع والتخصص في الوظائف السياسية، وعلمنة العملية السياسية، أي فصل السياسات عن الأهداف الدينية والتأثيرات المختلفة (الخليل، ٢٠١١: ٥٧).

وأشار الصرايرة (٢٠٠٧: ٩٣) أن بعض الكتاب قد صنف مفهوم التنمية السياسية إلى عدد من النظريات الفلسفية الشائعة في العالم لتكون منطلقا ومرجعا تسهل دراسته، من أرزهم هؤلاء الكتاب ما يلي:

- نظرية التحديث ومداخلها ومناهجها المتنوعة والتي تنطلق من أفكار علم الاجتماع وعلم السياسة الرأسماليتين.
- النظرية الماركسية المعتمدة على أفكار ماركس ولينين وتطبيقاتها في الدول الاشتراكية.
- نظرية التبعية التي تم التنظير لها من مفكرين في العالم الثالث، ردا على فشل نظريات ومشاريع التنمية في هذه الدول، وخاصة من مفكري دول أمريكا الجنوبية.

وصنف نصر محمد عارف نظريات التنمية السياسية على أنها نظريات أوروبية وهي:

- النموذج الليبرالي السياسي الغربي أو النظريات السلوكية.

- النموذج الاشتراكي المسترشد بالتحارب الاشتراكية.
- نظرية التبعية أو كما يسميها الماركسية الجديدة، إذ يعد أن مدرسة التبعية لا تخرج في مقولاتها عن أفكار ومقولات لينين.

وصنف (ريتشارد هيجوت) الأكاديمي البريطاني وأستاذ الاقتصاد السياسي الدولي، النظريات إلى نظريتين رئيسي هما: نظرية التحديث العربية، والنظرية الراديكالية، التي يعتبر أنها تضم نظرية التبعية والنظرية الماركسية، وشكلت هذه النظريات الإطار الفكري لعدد من المناهج والأساليب والاتجاهات الدراسية الفرعية، في تحليل ودراسة مسائل التنمية السياسية، وبسبب هذا الغموض، فإن مفهوم التنمية السياسية قد ترك مع بداية حقبة سبعينات القرن العشرين، وحل محله العديد من المفاهيم البديلة التي تحاول أن تكون وصفية بشكل اكبر، وتحليله بشكل أعمق، فأصبح التركيز منصباً على قيمة المفهوم وليس على تطوره الفكري والتاريخي، وذلك من قبل عدد من المقارنات أو المداخل التي ناقشت مفهوم التنمية السياسية، وتعد الأكثر أهمية بالنسبة للتعامل مع المفهوم وهي (الرفوع، ٢٠٠٤: ٤١):

١. **مدخل التاريخ المقارن:** يبرز في أدبيات هذا المدخل، أسماء مثل (سيريل بلاك) و(ايسشنستادت) و(دانكوارت روستو) و(سيمور مارتن ليبست) و(بارنغتون مور الابن) و(رينهارد بيندكس)، وأخيراً أعضاء لجنة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في السياسة المقارنة، ووحدة التحليل في هذا المدخل هي المجتمع ككل متكامل.

إن التركيز الرئيسي لهذا المدخل هو في المقارنة بين مجتمعين أو أكثر من اجل الكشف عن أنماط معينة للتطور السياسي، وذلك من خلال مراحل عامة لا بد أن تجتازها المجتمعات، والمساهمة الحقيقية لهذا المدخل في أدبيات التنمية السياسية إنما تكون في قابليتها للفحص التجريبي، فهو يبدأ بالمادة الحقيقية للتاريخ، ويركز على الظواهر المتميزة في التحديث، أما أهم عيوبه فهو الافتقار للدقة والعمومية.

٢. **مدخل النسق – الوظيفة:** يشمل هذا الدخل كتابات (تالكوت بارسونز) و(جبريل الموند) و(ديفيد ايستون) و(دافيد ابتر) و(ماريون ليفي) و(ليونارد بندر)، و(فريد رغز)، حيث يركز على النسق ككل وكوحدة للتحليل، وافتراض وظائف معينة كمتطلبات للحفاظ على النسق ككل، كما يهتم ببيان وإثبات العلاقة المتداخلة والاعتمادية بين مختلف البنى في النسق.

وقد طور الدخل عددا من المفاهيم من اجل مقارنة مختلف الأنساق السياسية مثل البنية، الشرعية، المدخلات، المخرجات، التغذية الاسترجاعية، البيئة، الوظيفة، التحويل، وأخيراً التوازن.

٣. **مدخل العملية الاجتماعية:** يظهر في أدبيات هذا المدخل أسماء (دانيل ليرنر) و(كارل دويتش)، و(رايموند تانتر)، (هيوارد الكر)، (فيليبس كاراترايت)، (ومايكل هدسون)، حيث اهتموا بالعملية وحدة للتحليل وليس النسق، فبرزت عمليات جديدة مثل التمدن والتصنيع، والتتجير، الحركية الاجتماعية والمهنية، واتساع نطاق التعليم، ويعد هذا المدخل اقل تجريدا منم سابقه، وأكثر قابلية للفحص التجريبي، إذ يحاول المدخل الاستفادة من العملية الاجتماعية من أجل البحث عن علاقات ارتباط بين المتغيرات يمكن أن تقاس تجريبيا.

إلا أن للمدخل عددا من العيوب المتعارضة مع مشكلات التغيير التي من أهمها:

- إن المدخل يركز على تحليل المجتمعات مكتملة النمو ويتجاهل المجتمعات ناقصة النمو، حيث تعد مشكلة التغير السياسي أكثر حدة.
- مشكلة صحة المعنى التي تتعلق بمستوى التحليل، والعلاقة بين المستويين الكلي والجزئي في التحليل.
- يعاني هذا المدخل في بحثه عن القياس الكمي وقابلية الفحص الأمبريقي، من مشاكل في تعريف المتغيرات السياسية، فهو يسعى لقياس هذه المتغيرات وفق دلالات ومؤشرات معينة ومحاولة البحث عن المعلومات الضرورية، دون أن يقدم تعريفا نظريا محددا أساسا للمقصود بهذه المتغيرات.

٤. **نظريات التغير السياسي:** يركز هذا المدخل على الحدث، أي التغير السياسي دون إعطاءه مضامين قيمية، بمعنى أن اكبر مساهمة لهذا المدخل هو في التحرر من الغائية، أو الأهداف المحددة سلفا، وذلك كما ورد في منهج النسق – الوظيفة، والتحرر من تلك المراحل ذات الندى الواسع التي تفتقر إلى التحديد الدقيق والقياس عند ادني درجاته، كما في منهج التاريخ المقارن، وأخيرا التحرر من التحليل الكمي الصارم والمبالغ فيه والذي يبحث عن الدقة على حساب الأهمية، وذلك كما في منهج العملية الاجتماعية.

وعليه يمكن القول، إن التنمية السياسية هي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن الهدف منها أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية وان يشارك مشاركة فعالة

وايجابية في الحياة السياسة، وبذلك فإن التنمية السياسية هي ضرورة وطنية وحتمية من اجل تحقيق تقدم المجتمع ورقيه، والتنمية بوصفها آلية للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي، تؤثر في حجم المشاركة السياسية ومدى فاعليتها من جانب وتتأثر بها من جانب آخر، فالتنمية تتأثر بالمشاركة السياسية إذ أن هذه الأخيرة هي أحد الأدلة المباشرة والأساسية على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الإنجازية والسياسات التطبيقية، وبذلك فإن عدم تحقيق حالة من المشاركة السياسية هو بمثابة الدليل على معاناة المجتمع ونظامه السياسي من حالة التخلف السياسي (طشطوش، ٢٠٠٨: ١٠٩).

لذا سعت العديد من الأنظمة السياسية للاهتمام بالهياكل والبنى الاجتماعية والسياسية والثقافية، عبر اتباع عمليات التنمية السياسية من خلال تعديل واقعها والانتقال من حالة إلى أخرى، أي من بنى تقليدية إلى بنى محدثة، فبعد أن كان النظام السياسي معني بالشكل الخارجي لنظام الحكم في الدولة، وما يتصل به من تحديد شكل الحكومة ووظائفها القانونية وصلاحياتها كما يحددها الدستور، وتتضمن المؤسسات القيادية والفئات ذات المصلحة والقيادات صانعة القرارات، بات من الضروري إجراء التنمية السياسية والانتقال إلى مضامين تدفع باتجاه الحرية التي تستند إلى الاختيار والتي هي صنو الديمقراطية وجوهرها الحقيقي وتتطلب مستوى معينا من المؤسسية (محافظة وحسن، ٢٠٠٤).

إن الشروع بإجراء التنمية السياسية التي هي عملية معنية ببناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، إلى جانب تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة التحديات والمشكلات بأسلوب علمي، يكمن في أهمية ربط

المواطن بالدولة من خلال قنوات تواصل تلبي الاحتياجات والمتطلبات السياسية والاقتصادية، وخلق الارتباط الذي يتأتى من خلال بناء مبدأ المواطنة القانوني والمرتبط بالانتماء للدولة والولاء للنظام، وإن الإخفاق في ذلك هو من الاختيارات الاستراتيجية والسياسية للنظام السياسي في الدولة، وإن اتهام الآخرين في هذا الإخفاق يخفي حقيقة الخوف من الاعتراف بالمسؤولية تجاهه وبالخصوص من قبل النخب السياسية السائدة، إذ يرتبط ذلك باختيارات النخب وممارساتهم، الأمر الذي يوجب العمل على عدم تكرار الإخفاقات واستمرارها، عبر مساءلة الواقع وفحص الخيارات على ضوء المكاسب والنتائج، وتطوير الأداء السياسي بما ينسجم وتطلعات المجتمع ومطامح الأمة، بغية تقويم الخلل في الواقع الذي أنتج كثيرا من الأزمات والاختناقات (بشارة، ٢٠١٢: ٤٧).

وتأسيساً على ما سبق فإن مفردة التنمية السياسية تحمل عددا ممن المفاهيم التي يجب أن تخدم التنمية الشاملة، بمعنى أن التنمية السياسية هي إحدى صيغ التنمية النوعية المتخصصة، وهي عملية يتم من خلالها تنمية قدرات المجتمع لمواجهة كل مكان يعرف الوصول إلى مستوى أفضل، وقد برزت العديد من العوامل التي تدفع إلى ضرورة إجراء عمليات التنمية السياسية، من بينها الرغبة في تصحيح البنية السياسية والمؤسساتية وإطلاق حرية الرأي والتعبير ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر وتوظيف الباحثين عن العمل، وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي والرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحفيز جهود المشاركة السياسية، حيث سعى النظام السياسي لإحداث عمليات التنمية السياسية في البلاد من اجل بناء حياة سياسية سليمة، والنظر إلى المشاركة السياسية على أنها إحدى مخرجات عمليات التنمية في النظم السياسية (النسور، ٢٠١٢: ٧٢).

المطلب الثاني : معيقات التنمية السياسية

التنمية هي عملية وليست حالة، لأنها يجب أن تكون متسمرة ومتصاعدة، تسهم فيها كل فئات المجتمع، وهي عملية واعية محددة الغايات ذات استراتيجيات طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج، كما أنها عملية موجهة بموجب إدارة التنمية تدرك الحاجات الإنسانية، وتملك القدرة على الاستخدام الكفء للموارد، وهي تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية اجتماعية واقتصادية لرفع مستوى المعيشة والقضاء على ظواهر التخلف وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي، فهي آلية للتغيير وتغيير الأطر والجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وضمانات استمرارها والتأكيد على المشاركة الواسعة والعدالة (السعدون، ٢٠١١: ١٤٦).

والتنمية السياسية هي جوهر مفهوم التنمية إذ تستوعب في إطارها طروحات نظريات التنمية الاجتماعي والثقافية والاقتصادية، ذلك أن مشكلة التنمية هي في الأساس مشكلة سياسية، تنطلق من الفكر السياسي لكونه شرطا أوليا لتقديم مجموعة الخطط والبرامج والأفكار والأرقام علمية التنمية، لذلك فإن معركة التخلف هي معركة سياسية في الدرجة الأولى، لأن التنمية السياسية هي عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى من التطور في المجلات كافة لأجل الوصول إلى الدولة المتقدمة الديمقراطية والقائمة على المشاركة الحرة في الانتخابات النزيهة، والمنافسة السياسية الشريفة، التي تسعى إلى ترسيخ المفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية (الحموي، ٢٠١٤: ٢٠٤).

وقد سعت أغلبية الدول النامية بما فيها دول الخليج العربي للبدء بعمليات التنمية السياسية من اجل النهوض بالواقع السياسي الذي تعيشه، لكنها واجهت مجموعة من المعوقات لجهودها في التنمية السياسية، إذ أن إيجاد تنمية سياسية ليس بالأمر السهل في ظل ظروف اقتصادية وسياسية متداخلة، لأن ذلك عادة ما يخلق هذه المعوقات التي تعترض تحقيق هدف التنمية الشاملة القائم على المطالب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وغن هذه المعوقات هي بذات الوقت حاجة فعلية لدول منطقة الشرق الأوسط التي تتطلب توفير قناعات لدى الأنظمة السياسية بضرورة تتبعها لبرامج التنمية، وذلك من اجل خلق مساهمات فاعلة من الأفراد الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني، ووجود مؤسسات سياسية أخرى تضغط باتجاهات متعددة لتحقيق هذا المطلب، وترسيخ قيم الديمقراطية القائمة على العدالة والمساواة، في ظل إحلال سلطة القانون محل الأجهزة الأمنية القمعية، بما يؤدي لتنظيم الحياة السياسية الضابطة لعمل الحكومة، عبر وسائل التطوير المستمرة للأفراد من اجل تنشيط الإحساس الوطني لديهم بعيدا عن معايير الولاءات الفردية والعشائرية والطائفية. ومن ابزر هذه المعوقات (السحيمي، ٢٠٠٤: ١٧٥):

١. **المعوقات السياسية:** يعد عدم توفر الإرادة السياسة من أهم القيود والمعوقات لعملية التنمية ومن الأسباب الرئيسية لفشل كثير من خطط التنمية، إذ تلعب الإرادة السياسية في دول العالم الثالث دورا في تدهور الأوضاع وتقهقرها في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية إلى حي بعيد، وبالأخص تجاه قيم الحرية والمساواة، والإرادة السياسية هي جهود محددة يقوم بها الأشخاص في السلطة السياسية لتحقيق أغراض معينة مثل: إلغاء سوء توزيع الدخل وتقليل التفاوت، وتقليل

الفقر، والقضاء على البطالة من خلال الإصلاحات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وتقف الإرادة السياسية موقفا متعارضا مع مبدأ المواطنة التي تقتضي العمل الجدي للتخلص من كل الممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ، وتسهم باتساع الفجوة بين النخب السياسية السائدة وعموم مكونات المجتمع، فالنخب الحاكمة ترفض مبدأ التعددية السياسية، وتمنع بشكل قاطع تقنين الأحزاب السياسية مما يجعل من الحكام والمحكومين يعيشون في أزمة ضغوط وإحباط تؤثر في الاستقرار السياسي الذي لا يمكن أن ينشأ أو يستمر إلا في ظل ظروف شرعية وطنية جديدة، وهنا لا يوجد أمام المواطنين إلا الانخراط في مشروع التنمية السياسية الذي يعيد الجميع لممارسة دورهم الحضاري ويخرجهم من التخلف والاستبداد، إذ يلاحظ على الأنظمة السياسية تغلغل دور الأسر الحاكمة بشكل متزايد في السلطة التنفيذية، مما يؤدي إلى عدم خلق نخب جديدة في المجتمع وإقصاء كفاءات مهمة عن ممارسة السلطة وابتعاد شرائح كبيرة من المشاركة في الحكم، ويدفع هذه الأسر باتجاه عدم الرغبة في إحداث التغيير.

٢. **غياب دور المعارضة السياسية:** إن غياب دور المعارضة السياسية القادرة على أداء الأدوار المناط بها المتعلقة بعمليات التجنيد السياسي والمشاركة بالسلطة من خلال آليات الانتخاب وتفعيل الرقابة السياسية له اثر كبير في تقليص عمليات التنمية السياسية، وذلك لأنها تسهم في نشر الثقافة والوعي السياسي، وتساعد على بروز قواعد شعبية تأخذ شكل الزعامات التقليدية والطائفية والقبلية والعائلية، كما تقوم الأحزاب السياسية بغرس مجموعة من المعايير والقيم السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين بشكل تدريجي وبواسطة عملها الحزبي الشعبي، وهي تسهم بتزويد المواطن بالمعلومات السياسية، وتعمل على غرس أنماط سلوكية تتعلق بالعملية السياسية،

وهي لا تقف عند هذا الحد (تشكيل الثقافة السياسية) بل يمتد نشاطها ليشمل تغيير هذه الثقافة وهذا يتوقف على مدى قوة الأحزاب في التأثير على الجماهير.

ويشكل غياب الأحزاب السياسية عن الحياة السياسية عقبة مهمة من عقبات التنمية السياسية في بعض الدول ومجتمعاتها التقليدية السائدة بالانتقال إلى مجتمعات محدثة، الأمر الذي يتطلب وجود أحزاب وتنظيمات سياسية فاعلة قادرة على تمثيل كافة شرائح المجتمع، وأن عدم وجود معارضة منظمة وقيادات فاعلة ذات تأثير في الحياة السياسية يقلل من فرص نجاح عمليات التنمية السياسية المنشودة.

٣. **غياب دور عناصر علاقات الدولة– المجتمع:** المبنية على المنظمات غير الرسمية التي تمارس الضبط الاجتماعي والرقابة السياسية والمتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني القدرة على تحقيق النجاحات في الحفاظ على الضبط الاجتماعي والسياسي، وأداء أدوار رقابية تصحح من مسيرة النظام السياسي، حيث تتكون هذه المؤسسات من مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.

إنها بمثابة مدارس لتعلم الممارسة الديمقراطية، من خلال ممارسة العمل الديمقراطي داخل أروقتها، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد اصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والايجابية بعد ذلك على مستوى

المجتمع كله، فاعتياد الفرد على التصويت في انتخابات المؤسسة أو الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذي يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه، إذ أنها تقوم العملية السياسية وتقوم بجميع المصالح وتنميتها وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، ونشر المعلومات في الإصلاح الاقتصادي، كما تملك تأثيراً كبيراً في المشاركة السياسية.

٤. **ضعف مستوى المؤسسية:** تضعف مستوى المؤسسية في الدول العربية في البناء السياسي وبروز ظاهرة الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وسيطرة السلطات الحاكمة على آلياته ونتائجه رغم وجود مؤسسات برلمانية التي يفترض أن يكون لها دور اكبر في وضع التشريعات القانونية المختلفة، مع الاحتفاظ بالشرعية القانونية المستندة على دساتير وضعية قادرة على حل البرلمانات القائمة متى شاءت السلطة الحاكمة، فضلا عن كون تلك الدساتير لا تلبي الحاجة الحقيقية لطموحات شعوب دول المنطقة.

٥. **غياب المشاركة السياسية:** إن غياب المشاركة السياسية المرتبطة بالمجتمع الديمقراطي المفتوح، يؤثر بشكل مباشر على القرار السياسي أو متخذيه مما يشكل عائقا أمام عمليات التنمية السياسية، وذلك لان المجتمع هو المكون الأساسي المعني بالتنمية، وبان مشاركته البناءة تقوم على حرية التعبير والتنظيم، وعلى الانخراط الطوعي في إحداث التغيير الذي يحدده المشاركون أنفسهم، وهي أيضا تعني انخراط المواطنين في تنمية أنفسهم وحياتهم وبيئتهم.

٦. **ضعف دور المرأة السياسي:** يشكل ضعف دور المرأة السياسي انعكاساً لدرجة التخلف السياسي التي تعاني منها المجتمعات، وذلك بالنظر إلى ما تعانيه المرأة من استغلال لدورها في مجال

المشاركة السياسية وابسطها حقها في التصويت والترشح للمجالس النيابية وهو عائق حقيقي أمام عمليات التنمية السياسية، فضلاً عن استبعادها عن تولي المناصب الحكومية العليا أو المناصب الدبلوماسية وحرمانها من الحقوق الإنسانية الأخرى.

كما كان للتطورات السياسية دور باتجاه المزيد من الانفتاح السياسي أثمرت عن مشاركة سياسية فاعلة، وتكوين مؤسسات سياسية واعدة يُؤمل منها أن تلبي رغبات وتطلعات الشعوب.

المبحث الثالث : علاقة المجتمع المدني بالتنمية السياسية

تهدف التنمية السياسية إلى بناء المؤسسات الديمقراطية، وكذلك إلى توسيع دائرة صنع القرار لتشمل أكبر عدد من المواطنين. ومن خلال هذا المطلب سيتم معالجة دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية وكذا المشاركة السياسية والتنشئة السياسية.

المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية

انطلاقاً من أن الديمقراطية المعاصرة لم تعد مجرد آلية إنتخابية دورية أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية وانما أصبحت ترمز في أحد أوسع معانيها التشاركية إلى المشاركة في اتخاذ ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه، فإنها كهدف متروكة لنضج الفعل الاجتماعي، وعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي، واحترام مبدأ التداول على السلطة سلميا والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم ومتى قويت وتدعمت قوى المجتمع المدني ومؤسساته فإنها تسهم في تثبيت الديمقراطية، والمجتمع المدني يعد بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقتها (عبداللطيف، ٢٠١٣: ٥٧).

كما يعد المجتمع المدني بمثابة البنية التحتية للديمقراطية التي تساهم في الديمقراطية وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية، وهذا ما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع، فمنظمات المجتمع المحلي بما تضمه من نقابات وأحزاب...الخ، توفر في حياته الداخلية فرصة كبيرة لتربية الملايين من المواطنين على قيم الديمقراطية وتدريبهم علمياً لاكتساب

الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر، بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال: (الشريف، ٢٠٠٧: ٦٥)

- المشاركة التطوعية في العمل العام.
- ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية.
- التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأري الآخر والمشاركة في اتخاذ القرار.
- المشاركة في الانتخابات لاختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية وقبول نتائج الانتخابات سواء كانت موافقة لرأي العضو من عدمه.
- المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياته والرقابة على الأداء وتقييمه.

إن العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية، فإذا كان المجتمع المدني يلتزم في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف فان هذه المعايير ذاتها تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية وباعتبارها أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع (باري، ٢٠١٢: ١٢٥)

إن هذا التشابه في الأسس والمعايير التي يقوم عليها كلا من المجتمع المدني والديمقراطية يوحي بان المفهومان متكاملان وليس متنافسان كما يدعي البعض، إلا أنه لا احد يحل محل الآخر لكن الأمر المهم أن الديمقراطية أولا، ففي غيابها يصعب بناء مجتمع مدني، لأن منظمات المجتمع المدني المعاصر ليست قابلة للحياة في ظل أنظمة استبدادية هذه الأنظمة لا تسمح بتواجدها على

الأقل بشكل مستقل ذاتيا لأنها تقوم على المركزية والواحدية ولا تسمح لهيئات أخرى بمنافستها أو معارضتها (كنعان، ٢٠١٥: ٩٩).

وعليه فالمجتمع المدني من غير الممكن أن يتطور أو ينمو أو يحصل على دوره الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي، كما أن النظام الديمقراطي لا يمكن أن يتأسس إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني حيث لها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة (ابراهيم، ٢٠٠٠: ١٠٩).

وانطلاقاً من هذا فإنه يمكن التسليم بوجود علاقة طردية بين المجتمع المدني والديمقراطية، فمؤسسات المجتمع المدني تشكل الدعائم الأساسية للديمقراطية فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بدون مجتمع مدني فاعل ونشيط بل أن الديمقراطية تعزز بوجود تنظيمات المجتمع المدني، ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها تصون الديمقراطية وتعمل على ترسيخها (بشارة، ٢٠١٢: ١١٤).

المجتمع المدني والتنشئة السياسية

تعد التنشئة السياسية الوسيلة لتصحيح السياسة المنحرفة في المجتمع وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وتعرف التنشئة السياسية بأنها عملية تعلم بكسب بمقتضاها مجموعة من التوجهات عن طريق مؤسسات المجتمع المدني المختلفة (يوسف، ٢٠٠٩: ٧٧).

وتساهم الثقافة السياسية في المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة، من خلال الانتخابات البرلمانية المحلية، بعد أن كانت القيادة السياسية حكراً على حزب واحد أو عائلة معينة أو طائفة معينة، حيث تؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية العامة ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع (الزيادات، ٢٠٠٢: ٨٦).

وفي بعض المجتمعات تساهم التنشئة السياسية في الاغتراب عن الوطن وعدم شعورهم الولاء والانتماء، وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد وتجرده من كل رغباته وميوله وحقوقهم الشخصية، حيث يشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض إيديولوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته (نصر، ٢٠٠٥: ٥٢).

إن التنشئة السياسية السلمية تأسس الاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية تساهم في تقريب وجهات النظر، ويعزز في حالة الاستقرار السياسي في المجتمع، وعدم التوافق بين الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير واهمال جانب التنشئة بهذا من استقرار المجتمع (سعيدة، ٢٠٠٠: ٣٨).

وبما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من اجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني، لكونها مؤسسات مستقلة، ولكونها الأقدر على ممارسة الدور التربوي التثقيفي في المجتمع على العملية الديمقراطية من خلال العلاقات الداخلية لكل مؤسسة (الرفوع، ٢٠٠٤: ٧١).

دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية

إن المشاركة بصفة عامة، تعني تلك العملية التي تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة وهي قد تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وضع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو على المستوى القومي (الحوراني، ٢٠١٤: ٦٦).

ويمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاثة أنوع رئيسية: المشاركة الإجتماعية والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية، وان كانت هناك صعوبة في الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي، لارتباط هذه الأنواع مع بعض ارتباطاً قوياً، وتداخلها تداخلاً قوياً وتأثير كل نوع من النوعين الآخرين وتأثر بهما تأثراً كبيراً (سعيدة، ٢٠٠٠: ٧٤).

١. **المشاركة الاجتماعية:** وتعرف على أنها تلك الأنشطة التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع وذلك في مجالين: (محمد، ٢٠٠٦: ٤١).

- الأول: هو الجهود التطوعية كبناء المساجد أو المدارس أو بالمساهمة بالمال والأرض في إنشائها.

- الثاني: هو حل المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد والجماعات في المجتمع، فالمشاركة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعامله مع أفراد مجتمعه وجماعاته ومنظماته ومؤسساته، وتختلف درجة استجابة المواطن لتلك المشاعر وفقاً لعدة عوامل بعضها نفسي كسماته وقدراته النفسية والعقلية وبعضها اجتماعي كظروف التنشئة الاجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه.

٢. **المشاركة الاقتصادية:** هي مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الاقتصادية وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها، كما قد تعنى الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدى الاقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها، كما قد تعنى أن يقوم الفرد بضبط اتفاقه بحيث سيكون استهلاكه في حدود دخله وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام يدعم الاقتصاد الوطني مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار الذين يغالون في رفع الأسعار أو يحجبون سلعاً معينة عن المستهلكين (عنانزة، ٢٠١٢: ٤٧).

٣. **المشاركة السياسية:** تعني تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، كما قد تعني المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلالها أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة (حسين، ٢٠١٤: ٧٩).

بينما يرى البعض أن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعتين:

١. **أنشطة تقليدية أو عادية:** وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة. والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسؤولين، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية (عبدالفتاح، ٢٠١١: ١٠٤).

ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعا حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع خلاف في دلالته ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين واختيار شاغل المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية إذ تعد الانتخابات هناك أداة لمن هم في مواقع السلطة يستخدمونها للدعاية وكسب التأكيد والشرعية أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قبل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت لونا من الاحتجاج الصامت (حسين، ٢٠١٤: ١٣٧).

٢. **أنشطة غير تقليدية:** بعضها قانوني مثل الشكوى، وبعضها قانوني في بعض البلاد وغير قانوني في بلاد أخرى كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية لتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية المحلية (الشريف، ٢٠٠٧: ٤٤).

ومهما يكن فمسالة المشاركة السياسية لا ينبغي أن ينظر إليها من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذاك، وانما ينبغي النظر إليها من حيث ضرورة إرساء أسسها وافراز آلياتها، والعمل بها على اعتبار أنها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة

من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، فضلاً عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيماً عقلانياً يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة تقدم المجتمع ككل (الشلبي، ٢٠١٠: ٥٣).

ولذا فهي تمكن الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية إما كناخبين أو كجماعات أو كأحزاب، أو عناصر نشطة سياسياً، وتعد منظمات المجتمع المدني إحدى المؤسسات الرئيسية التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد وواجباتهم وتنظيمها من خلال تأطير مشاركتهم السياسية (الحوراني، ٢٠١٤: ٧٨).

وفي هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة للأحداث العامة، والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية، فضلاً عن القضايا أو التقليل من مظاهر الاغتراب السياسي، وذلك من خلال التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية (الزيادات، ٢٠٠٢: ٥٩).

وعلى هذا الأساس يتنامى شعور لدى الأفراد بأنهم من خلال المجتمع المدني ومؤسساته لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها، للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم، وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن

البديل السلمي متوفر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد والانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود (الزيادات، ٢٠٠٢: ٦٢).

آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية

لتدعيم المجتمع المدني ودفعه للقيام بأدائه وظائفه بنجاعة وفعالية ينبغي تضافر مجموعة من الوسائل لتحقيق ذلك، يمكن حصرها في ثلاث آليات رئيسية هي كالآتي:

١. الآليات القانونية والسياسية:

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالآتي: (بطاينة، ٢٠٠٩: ٣٨)

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية، والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
- ضرورة وجود واحترام القواعد القانونية والتي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني طبقا للقواعد الدستورية.
- حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية وهذا من خلال احترام النظام القضائي واستقلاله.

- أن يحول الدستور القانون دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية، وتحريم تجميد الدستور أو إعلانات الطوارئ او القوانين الاستثنائية أو التهديد بها.
- توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة. وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني.

٢. الآليات الاقتصادية والاجتماعية:

ويقصد بها توافر درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لا بد منه لتوليد المجتمع المدني، شريطة أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور أكبر للنظام الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على صياغة القواعد التي تنظم النشاط الخاص والقيام ببعض المشروعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها (كنعان، ٢٠١٥: ٤٢).

وتتوقف هذه العمليات على عمق التغيرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصاً في هياكل الإدارة العمومية، والمؤسسات المالية، وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي سواء في مرحلة الإنتاج أو التوزيع، التسويق، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء أسلوب البيروقراطي واعطاء المبادرة للمتعاملين والاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند إلى قواعد

ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل واحد ودوره: الدولة، المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية، أو الخاصة وكذا منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل...الخ (نصر، ٢٠٠٥: ٧٣).

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من مؤسسات المجتمع المدني، والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابة غير رسمي على أداء الحكومة بل تشجع على قيام مشاركة سياسية، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي (بطاينة، ٢٠٠٩: ٤٣).

وتدعيمها لهذا الطرح فقد رأى بعض الباحثين بأن ثمة علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وأن هذه العلاقة تكون باتجاه تأثير التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي، فمن الصعب حسبهم أن يتم تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على اقتصاد السوق والقطاع الخاص في ظل غياب ديمقراطية حقيقية، فالتنمية الاقتصادية لها دور كبير في عملية تحويل النظام السياسي باتجاه الديمقراطية من خلال توفيرها للظروف والمتطلبات الملائمة لهذا التحول مثل: رفع مستوى الدخل، ورفع معدلات التعليم، وتوافر طبقة وسطى كبيرة، مما يمهد لنمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية (الجباعي، ٢٠١١: ٧٨).

٣. الآليات الثقافية:

إن نشاط وفعالية دور المجتمع المدني لا يتوقف على مجرد وجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا على السلطات العامة فقط، وانما لا بد من تنسيقها ثقافة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة أثناء تعاملها مع المواطنين فرادى كانوا أم جماعات، واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم

والاجتماع والتفكير والتعبير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وانما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك المنسقة معها (باري، ٢٠١٢: ١٤٥).

إن الثقافة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع المدني باعتبارها الركيزة الأساسية لتطور ونمو المجتمع المدني، فكلما كانت الثقافة السياسية محدودة، كلما كان ذلك عائقا أمام تطور المجتمع المدني، وكلما كانت الثقافة السياسية عالية، كلما كان ذلك محفزا أمام تطور المجتمع المدني (العابد، ٢٠٠٢: ٩١).

ويقصد بالثقافة السياسية "مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسية والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة"، ومع ذلك فإن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، حيث ينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي (الصرايرة، ٢٠٠٧: ١٧٦).

الفصل الثاني : المجتمع المدني والتنمية السياسية في دولة الكويت

- المبحث الأول: المجتمع المدني في دولة الكويت
  - المطلب الأول: أشكال مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت
  - المطلب الثاني: القوانين والأنظمة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت
  - المطلب الثالث: معيقات مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت
- المبحث الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت
  - المطلب الاول: دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية
  - المطلب الثاني: المجتمع المدني الكويتي ودوره في دفع التنظيمات السياسية والحراك السياسي
  - المطلب الثالث: المجتمع المدني الكويتي وتحقيق مبدأ المواطنة

الفصل الثاني

المجتمع المدني والتنمية السياسية في دولة الكويت

المبحث الأول : المجتمع المدني في دولة الكويت

يتميز المجتمع المدني في دولة الكويت باعتباره أحد أنشـــطة المجتمعات المدنية التي يعتمد عليها دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تلعب دوراً مهما في تثبيت بداية التجربة الديمقراطية الكويتية والتي بدورها ســاهمت في تدعيم أركان هذا المجتمع ومؤســساته ونظمه لتصــبح قادرة على التنوع والشمولية بمستوى عالٍ، ولكي تصبح قادرة سياسياً واجتماعياً وثقافياً وتنموياً على الساحتين الاقليمية والدولية. إن الأصـــل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليسـت علاقة تناقض أو خصـومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأســاســية الاقتصــادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضـــعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تســتطيع أن تســهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صـحي من خلال وضـع قوانين واضـحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضـاً تقديم حوافز له. (بشارة، ١٩٩٨، www.globapolicy). لذا تم تقسيم هذا المبحث لثلاثة مطالب جاءت على النحو التالي:

- المطلب الأول: أشكال مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت
- المطلب الثاني: القوانين والأنظمة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت
- المطلب الثالث: معيقات مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت

المطلب الأول : أشكال مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت

يضـــم المجتمع المدني تشـــكيلات عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية واتحادات رجال الأعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها من التنظيمات. تقوم بعض هذه التنظيمات مثل النقابات العمالية والمهنية من أجل دافع فئوي خاص بمصـالح فئة مهنية معينة، في حين تتشكل منظمات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية من أجل دافع عام، قد يكون تنمية المجتمع أو الدفاع عن الفقراء وأصحاب الدخل الضئيل.

كما تصنف مؤسسات المجتمع المدني الكويتي بعدة أشكال للمؤسسات على النحو التالي فمنها جاء على نحو الجمعيات الدينية، وجمعيات ســياســية، وجمعيات مهنية، وجمعيات نســائية، وجمعيات اجتماعية وخيرية.

١. الجمعيات الدينية: تتميز هذه الجمعيات بطابعها المجتمعي وتغلب عليها صـــفة المحافظة والتدين، بالإضافة لدورها في التوعية الدينية وتعليم مبادئ الدين الإسلام والقيام بأعمال البر، وجمع الصـــدقات والتبرعات وصـــرفها في مشـــروعات تنموية داخل الكويت وخارجها لتخدم الفئات الكثيرة من السكان (فياض، ١٩٩٩: ٢١).

تنقسم هذه الجمعيات لقسمين الأول منها جمعيات سنية والأخرى شيعية، وتنقسم الأولى إلى جمعيات ذات تواجه إخواني وهي التي تتبع للإخوان المســـلمين قوة مؤثرة فيها، أما الثانية الجمعيات الدينية الشيعية تتسم باستخدامها أسلوب الوعظ ومن ثم تميزت بأنها المحرك الرئيسي للشارع الشيعي في الكويت، وأن بعض رموزها ممثله في مجلس الأمة الكويتي (النجار، ٢٠٠٢: ٢٦)، كما حققت

هذه الجمعيات أهدافها من خلال محاضـراتها وندواتها وحلقاتها الدراسـية والمطبوعات الخاصـة كما وشهدت إقبالا جماهيريا على هذه الجمعيات في الفترات الأخيرة.

٢. الجمعيات السـياسـية: شـهد المجتمع الكويتي ظهر العديد من التجمعات والقوى السـياسـية فتتميز بأن بدايتها كانت عبارة عن جمعيات النفع العام وتتميز بقضايها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل: غرفة التجارة والصـــناعة، وجماعة الأخوان المســـلمين، فتحول الاتحاد الوطني للطلبة الى واجهة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى الطلاب أما على المستوى الاجتماعي فكانت الواجهة السياسية لهذه الجماعة من الناحية العملية فاتخذت مجلة المجتمع الاسـبوعية الصـادرة عن الإصـلاح منبرا لطرح توجهاتها وافكارها السـياسـية (وزارة شؤون الخدمة الدينية والإسكان بدولة قطر، ٢٠٠٠).

٣. الجمعيات المهنية: تعتبر الكويت أولى دول مجلس التعاون الخليجي، كما تتميز الكويت بأنها تضم أكبر عدد من الجمعيات إذ كانت يطلق على هذه الجمعيات أحيانا اسم المؤسسات شبه السـياسـي وذلك لأن الجانب السـياسـي يطغى على دورها في الدفاع عن مصـالح هذه الفئة وتمثيلها، إلا أن بعض هذه الجمعيات تعرضـــت لاختراق الجماعات الدينية كالمهندســـين والاجتماعيين والمعلميين (فياض، ١٩٩٩: ٧٨).

٤. الجمعيات النســـائية: على الرغم من القدم النســـبي للعمل الديمقراطي والأهلي في المجتمع الكويتي إلا أن العمل النسـوي المنظم كان محدود، بالإضـافة لارتباط النظرة الدونية لوضـع المرأة وسطوة الإسـلاميين وتزايد نفوذهم داخل المجتمع ورفضـهم لقيام المرأة بأي أدواء قيادية اســتنادا لبعض التفســير والمتطرفة لمبادئ الدين الإســلامي، ورفض إعطاء المرأة حقوقها

السياسية والتي كان دور المرأة الكويتية بانتزاع حقوقها لذا تم تأسيس أول جمعية نسائية في الكويت كجمعية النهضة النسائية عام ١٩٦٢، ونادي الفتاة عام ١٩٧٥، بالإضافة للمشاركة في كافة المحافل الإقليمية والدولية، لذا كان من أهم أهدافها النهوض بالمرأة الكويتية، بالإضافة لرفع مستواها ووعيها الثقافي والاجتماعي، والقضاء على الأمية ومظاهر الجهل والتخلف بالإضافة لتعريف المرأة بحقوقها في مجالات التعليم والعمل العام والمشاركة في الحياة السياسية، وبذلك تم تحقيق الانجاز للمرأة الكويتية (موقع مركز المرأة بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية).

٥. الجمعيات الاجتماعية والخيرية: تعتبر هذه الجمعيات وبرامجها مصدرا أساسيا من مصادر الدعم والرعاية الاجتماعية لفئات وقطاعات سكانية مختلفة كالحضانة لرعاية الاطفال ومراكز الاطفال او بيت الايتام والمسنين، أو حالات بعض الأسر التي تتطلب المساعدة والمعالجة كالحالات المرض، وشهدت هذه الأنشطة والمؤسسات تطورات واسعة على الساحتين الداخلية والخارجية وذلك لوفرة المال الناجمة عن الطفرة النفطية (ورقة مقدمة من مركز الخليج، ٢٠٠٢).

المطلب الثاني : القوانين والأنظمة المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت

إن بناء دولة المؤسسات والمجتمع المدني من أهم وابرز الخطوات الأساسية التي يحب اتخاذها في رفع مستوى وعي المجتمع بالحقوق والرقي بها، لأنها هي التي يتم من خلالها دفع الإنسان تجاه تحمل المسؤولية، والوعي بأمور الحياة، واتجاه تطوير قدراته العقلية ومواهبه الذاتية وخصاله الإنسانية، وتحثه على التفكير والإبداع والنقاش والاهتمام بمواضيع ((الكرامة والعدالة والحرية والمساواة والقانون))، والضمان لهذه الحقوق هي الطريق السليم لإعمال هذه الحقوق. والهدف الأساس والرؤية المستقبلية هي بناء مجتمع حضاري متقدم، ينعم أفراده بالحرية والكرامة والرفاهية الاجتماعية، ويؤمن أجياله بحقوق الإنسان (آل فريد، ٢٠١٣: ٣٥).

ينبغي أن يكون المعيار الأساسي لجمعيات المجتمع المدني الكويتي هو فعالية أدائها الوظيفي ومجال صلاحياتها وسقف الحريات المتاحة لها وليس مجرد إقرارها أو إنشائها. وفعالية هذه الوظيفة للمجتمع من خلال جمعيات المجتمع المدني تتحقق في ظل دور تكاملي للمجتمع مع الدولة وهو دور يجعل جمعيات المجتمع موازية لنشاطات الدولة وليس بديلاً عنها، ولا مجرد تابع لها، وإنما دور يحقق التوازن مع سلطة الدولة في إطار من التكامل وتقسيم العمل والتعاون من أجل تحقيق المصلحة العامة. إن التأكيد على أن جمعيات المجتمع المدني لها دور تكاملي مع السلطة وليس تصادمياً، يعني أن على الجهات الرسمية المرونة في السماح بمزيد من الصلاحيات لهذه الجمعيات ومزيد من الاستقلالية ضمن نطاقها الوظيفي المعلن وعدم التشدد في سقف تلك الصلاحيات وتقبل الرؤى

المختلفة. فهذه الجمعيات هي ضـــرورية وليســـت للزخرفة أو تجميل الصـــورة الاجتماعية (هيكل، ٢٠٠٥: ٤١).

وقد شـهدت هذه الجمعيات العديد من القوانين واللوائح والأنظمة التي تحكم عملها ومؤسساتها مثل القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في أمور تتعلق بشأن الأندية وجمعيات النفع العام الصادر بتاريخ ٦ أغسـطس ١٩٦٢، والقانون رقم (٢٨) لسـنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٤) لسـنة ١٩٦٢ والصـــادر بتاريخ ١ يوليو ١٩٦٥ بشـــأن ما يجب أن تقوم به جمعيات النفع العام والأندية والصادرة عن الشوؤون الاجتماعية والعمل.

كما وشـهدت أيضـا قرار رقم (٢) بتاريخ ٢٦ اغسـطس ١٩٦٢ الصـادر عن الوزير في شـأن إشـهار وتسـجيل الجمعية ذات النفع العام أو النادي (وزارة شؤون الخدمة الدينية والإسكان بدولة قطر، ٢٠٠٠).

كما نصـت المادة (٤٣) على "حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسـس وطنية وبوسـائل لسـمية مكفولة وفقاً للشـروط والأوضـاع التي يبينها القانون"، كما ونصـت المذكرة التفسـيرية للدسـتور توضيحها للمادة (٥٦) منه على ان المشاورات التقليدية قبل تشكيل الحكومة يتوجب ان تشمل "رؤساء الجماعات السياسية" في البلاد (هيكل، ٢٠٠٥: ٤٧).

أ- تعتبر قنوات اتصـال مسـتمر مع مؤسسـة الدولة أو مع بعض رموزها على الأقل، وأن بعض هذه الجمعيات يتصدرها كبار المسؤولين بالدولة.

ب-المحافظة على القيم الإسلامية والتراث والتأكد من التزام المجتمع ككل بالتعاليم الإسلامية.

ج- القيام بأعمال الخير وتشجيعها للمناصرة الحق والعدل.

د- التقيد بمكافحة الأنواع المختلف للرذيلة ومقاومة القول والفعل (النجار، ٢٠٠٢: ٧٦).

المطلب الثالث : معيقات مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت

تنبغي الإشـــارة، إلى أن ظهور مصـــطلح "المجتمع المدني" في الغرب، لا يعني تجاهل مضـمون هذا المصـطلح وتطبيقاته. فمنظومة المجتمع المدني المختلفة هي إطار وآليات وقنوات في شـكل منظمات ومؤسـسـات وجمعيات وأحزاب ونحوها مسـتقلة عن سـلطة الدولة وتقوم على أسـاس التراضـــي والاختيار الحر الديموقراطي والتعاون والعمل الطوعي لأفراد المجتمع وبما يحقق منفعته (النجار، ٢٠٠٢: ٨٦).

وفي الكويت؛ من الصـعب القول إن مؤسـسـات المجتمع المدني تعمل بكفاءة وفعالية نتيجة عوامل عدة مرتبطة بأغراضها ومفهومها وصلاحياتها وسقف الحريات المسموح به، وتهميش القناعات والثقافة المدنية لصـالح قناعات تقليدية (عشـائرية، طائفية، فئوية)، إضـافة لقلة عدد تلك الجمعيات. وحالياً مع تبدل الظروف الخارجية وتقلباتها، ومع انكماش قدرة الدولة على رعاية كافة احتياجات المواطنين خاصة مع تفاقم الأزمات الاقتصادية وتعثر كثير من مشاريع التنمية، ما أدى إلى نكوص كثير من الحالات المدنية وتهميش أو تراجع الدور التحديثي التنموي والحقوقي للأنماط المدنية؛ من ذلك كله تولدت الحاجة إلى أن يبادر القطاع الأهلي بنخبه المؤثرة، وبتشـــجيع من الدولة في حالات عديدة، إلى تلبية بعض هذه الاحتياجات وما قد يرتبط معها من تمكينها من القيام ببعض الأدوار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت تقوم بها الدولة (هيكل، ٢٠٠٥: ٤١).

ورغم كل التطورات التي مر بها المجتمع الكويتي خلال العقود الماضية، وتزايد العمل الاجتماعي، إلا إن العمل الطوعي الاجتماعي المؤسسي المبني على قواعد المجتمع المدني؛ الذي هو

احد صفات الدولة الحديثة، كالذي نراه في الكثير من الدول العالم، لا يزال جنينا، وهو في حالة تشكل وصيرورة، ويتطلب الكثير من العمل والجهد لتثبيت مقتضياته في الفضاء الاجتماعي والوطني، وهو لم يبلغ مستوى من النضج بعد في الوقت الحالي، ليقارن بالمجتمعات المدنية حتى على المستوى الإقليمي للدول المجاورة، وما هو موجود في الكويت هو مجرد إرهاصات لتشكل مجتمع وطني مدني. فلا يوجد في السعودية مؤسسات حقوقية تهتم بالشأن العام أو تهتم بقضايا الحياة العامة. ولكن نستطيع القول بتواجد تباشير لمجتمع مدني قد تنتكس نتيجة للفعل والقرار السياسي (المنوفي، ١٩٨٧: ٧٦).

وقد تعرضت الجمعيات الاهلية في الكويت مثل غيرها في مجلس التعاون بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لحملة هجوم وانتقادات غربية وامريكية واسعة النطاق حيث اتهمت ادارة الرئيس الامريكي بوش الابن والصحافة الغربية العديد من المؤسسات الخيرية الخليجية والاسلامية بتمويل الارهاب واتخذت العديد من الاجراءات ضدها مثل التضييق على نشاطها ومصادرت وتجميد ارصدتها المالية ففي ٢٠٠٢/١/٩ اتخذت وزارة الخزانة الامريكية قرارا يقضي بتجميد ارصدت اربع مؤسسات خيرية في اطار ما تسميه ب ((الحرب ضد الارهاب)) وتجفيف منابعه من بينها " جمعية احياء التراث الاسلامي " الكويتية وهو نفس الاجراء الذي اتخذته الحكومة البريطانية يوم ٢٠٠٢/١/١١ بعد اخضاع مكتب الجمعية في لندن لتحقيق مكثف من جانب " مفوضية النشاط الخيري البريطانية " واعلنت اللجنة المعنية بشؤون الجمعيات الخيرية في بريطانيا يوم ٢٠٠٢/١/١٨ ان السلطات الامنية البريطانية تقوم بالتحقيق مع خمس جمعيات خيرية اسلامية في بريطانيا للاشتباه في علاقتها بتنظيم القاعدة مشير الى انه تم تجميد اصول مؤسسة التنمية الدولية بالإضافة الى جمعية احياء التراث الاسلامي الكويتية وذلك رغم تأكيد فرع الجمعية في لندن ان هدفه هو تقديم

التعليم الديني للمسلمين في بريطانيا وان الجمعية ليس لها علاقة بما تسميه واشنطن بالإرهاب كما مارست واشنطن ضغوطا قوية على دول الخليج العربي ومن ضمنها الكويت من اجل حملها على تشديد مراقبة الجمعيات الخيرية وتدخلها في شؤونها الداخلية (النجار، ٢٠٠٢: ٩٦).

كما سمحت الكويت للدول الأمريكية والغربية بالاطلاع على جمعياتها للتأكد من دورها بمكافحة الارهاب والبحث عن ملابسات للاتهام الموجه للجمعيات الكويتية وتمويلها بالإضافة لاستقبال دول الخليج وموافقة زيارة مساعد وزير الخارجية الامريكية استهدفت تعزيز التعاون بين الولايات ومجلس التعاون لمراقبة اموال المؤسسات الخيرية الخليجية .

واتخذت الحكومة اجراءات لتنظيم الجمعيات الخيرية ووضع حد للاتهامات الغربية من خلال وضع اجراءات على مستويين (ورقة مقدمة من مركز الخليج لندوة مستقبل مؤسسات العمل الخيري، ٢٠٠٢: ٧٦).

الاول: مراجعة نشاطات الجمعيات الخيرية وتنظيمها ففي يوم ٢٠٠١/١٠/٢٤ بأن الحكومة كانت تعتقد بأن بعض الكويتيين يحاولون ارسال اموال لتنظيم القاعدة بزعامة اسامة بن لادن ولهذا تحاول تنظيم عمل الجمعيات الخيرية لتمويل الارهاب.

الثاني: فتثمل في اتخاذ الاجراءات لمواجهة عمليات غسل الأموال سواء من خلال توجيهات للبنوك او من خلال إصدار قوانين لمكافحة غسل الأموال، وانشاءه ايضا الادارة العامة للجمارك الكويتية عام ٢٠٠٣ وحدة خاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال بهدف تطوير أسلوب العمل في هذا المجال.

وفي عام ٢٠٠٤ تلقت الحكومة الأمريكية شهادة بالعمل الخيري الكويتي وحمل التقرير شهادة رسمية أمريكية تعد الأولى من نوعها التي تحصل عليها دولة إسلامية تفيد بأن أموال الخير الكويتية توجه بالفعل إلى اعمال الخير ومساعدة الايتام والفقراء والمحتاجين وأنها ليس لديها صلة بشكل او باخر بالإرهاب (قناة الجزيرة، ٢٠٠٥).

وبالرغم مما شهده المجتمع المدني الكويتي من تطور وشمولية في مجالات عمله (الخيرية والاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية... الخ) إلا انه ما يزال يواجه العديد من التحديات التي تحد من تطوره وتعوق عمله، فبعضها نابع من الداخل ومرتبط بالتكوين الثقافي والاجتماعي وبعضها نابع من الخارج تعكسه الاتهامات الموجهة للمؤسسات بدعم وتمويل الإرهاب.

المبحث الثاني : دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية في دولة الكويت

يعتبر دور لمجتمع المدني في صنع السياسة بعيداً عن أمور الدولة أو يعد الشريك الأخر في عملية صنع السياسية للدولة. فعملية صنع السياسات من المهام الأساسية لأي دولة. بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات. فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دوراً أساسياً في عملية صنع السياسة سواء من خلال صراعاتها مع بعضها البعض، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسة (منهج الجماعة)، أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من المدخلات (معلومات – مشـــاورات – خبرة – مطالب – تأييد .....) للنظام السياسي (منهج النظم) وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها (المنوفي، ١٩٨٧: ٧٥؛ معوض، ١٩٩٣: ٥٢، Chilcote, 1981: 22)، لذا قام الباحث بتقسيم هذا المبحث لثلاثة مطالب جاءت على النحو التالي:

- المطلب الاول: دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية
- المطلب الثاني: المجتمع المدني الكويتي ودوره في دفع التنظيمات السياسية والحراك السياسي
- المطلب الثالث: المجتمع المدني الكويتي وتحقيق مبدأ المواطنة

المطلب الاول : دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية

لتحليل دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة بأبعاده وحدوده وتقييم مدى فاعليته، مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، إن كل نمط من أنماط هذه العلاقة ينتج أدواراً مختلفة للمجتمع المدني في صنع السياسة، فعند تواجد علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الدولة والمجتمع المدني في المشاركة السياسية العامة وتنفيذها في الحالة الأولى (حالة الاعتماد المتبادل)، أما في الحالة الثانية غالباً ما يكون دور المجتمع المدني في القيام بمشروعات صغيرة لمساعدة الفقراء وأصحاب الدخل القليل، في الوقت التي تترك فيه الدولة وظيفتها تجاههم دون أن تمارس دوراً حقيقياً في صنع السياسة من حيث صياغتها وتنفيذها وأيضاً تقويمها (Fisher, 1997: 43).

تؤثر مؤسسات المجتمع المدني على عملية صنع السياسة من خلال عدة وسائل وآليات مثل تقديم المشورة والخبرة الفنية، وبناء تكتلات وتحالفات للضغط على صنَّاع السياسة، وتنظيم حملات دعوى، وأيضاً حملات إثارة لوعي الجماهير بقضية ما. فضلاً عن طرح المطالب مباشرة وكذلك مراقبة الحكومات (www.globalpolicy.org/ngos/analysis/canacso.htm). كما برزت في الآونة الأخيرة فكرة الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، هذه الشراكة التي تبدأ من مراحل مبكرة في صنع السياسة وقبل أن تلتزم الحكومة بأي التزامات. بالإضافة الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والنشطاء على السواء بوضع أسس ومعايير لهذه الشراكة. فنجاح عملية الشراكة يتطلب أمور عديدة منها إقامة شبكات وتحالفات بين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض، بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات مع مراعاة إشراك المنظمات القاعدية في هذه الشبكات (النجار، ٢٠٠٢: ٧٣). كما يشترط لنجاح الشبكة تطبيق ديمقراطية اتخاذ القرار (Liiv,2001:76).

ومن ناحية ثانية فإن الشراكة الناجحة تتطلب توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية مع مراعاة مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع. وبهذا يم الاتفاق بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية أو استراتيجية قومية للتنمية يشارك فيها الطرفان أو أي شكل أخر. وفي هذا الاتفاق ـــ فضلا عن تحديد أسس التعاون . تقر الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية. فضلاً عن الالتزام باحترام استقلالها وحقها في ممارسة أية أدوار دفاعية يبتغيها، وحقها في توجيه الانتقادات إلى الحكومة بل ورفضها التعاون معها. فالشراكة الناجحة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الشركاء واحترام استقلال كل طرف وتوفير آليات للتعاون (المنوفي، ١٩٨٧: ٨٥).

إن الوصول بالشراكة إلى هذا المستوى يعني إقرار الحكومات بعدم قدرتها على إنجاز المهام المطلوبة منها بكفاءة وفعالية في ضوء تزايد هذه المهام بدرجة غير مسبوقة. ففي السويد مثلاً هناك إقرار أن المنظمات غير الحكومية جزء من النظام السياسي والإداري للدولة. وفي فرنسا تشارك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وتنفيذها، وأيضاً في تخصيص الموارد وتحديد الفئات المستهدفة من خلال لجنة التعاون التنموي والتي تضم ممثلين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية .(Abdelrahaman, 2004: 96)

إن قدرة المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة يتطلب أموراً عديدة؛ **أولها** متعلق بالدولة، و**الثاني** متعلق بالمنظمات غير الحكومية، و**الثالث** متعلق بالعلاقة بين الطرفين. في ما يتعلق بالدولة، إن نجاح المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة مرتبط بالإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط هذه المنظمات، بمعنى هل هو إطار قانوني

منظم أم مقيد؟ كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب والضغوط القادمة من المجتمع ومؤسساته (Abdelrahaman, 2004: 98).

تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير على عملية صنع السياسة. **أول** هذه المحددات ما تتمتع به هذه المنظمات من قدرات إدارية ومؤسسية (بناء الهياكل التنظيمية – تنمية روح العمل الجماعي– مهارات الاتصال – التخطيط الإستراتيجي) أو ما يطلق علية عملية بناء القدرات، هذه المهارات المرتبطة بالجيل الثالث للمنظمات غير الحكومية (لجنة الأمم المتحدة، د.ت). أما المجموعة **الثانية** من المحددات فترتبط بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات في ما بين المنظمات الحكومية وبعضها البعض، وأيضاً مع كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية سواء على المستوى الوطني أو العالمي (قنديل، ٢٠٠٢: ٨٩).

وأخيراً مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على تحديد احتياجات مجتمعاتها المحلية، وهذا يتطلب إشراك هذه المجتمعات في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها. وهذا الأمر ليس هين إذ يحتاج إلى مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية. وجدير بالإشارة إن مصدر شرعية أي منظمة غير حكومية استنادها لقاعدة شعبية (الدويش، ٢٠١٠: ٤٥).

تتعلق المجموعة **الثالثة** من المحددات بطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، وهي في الواقع قضية مرتبطة بكل المحددات السابق الإشارة إليها تواً. وعلى أية حال هناك أكثر من سيناريو، فإما أن تكون هذه العلاقة تعاونية وتستند للاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار، وفي هذه الحالة من المتوقع أن تقوم علاقة شراكة ناجحة وفعالة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع

السياسة. وعلى النقيض يأتي السيناريو الثاني إذ يشوب العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية الصراع ويحكمها الخصومة، فأي مكسب تحققه المنظمات غير الحكومية يكون على حساب الدولة والعكس صحيح. وعلى أية حال من الصعب في الواقع المعاش افتراض وجود أي من العلاقتين بشكل مطلق، فالمجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية مجتمع غير متجانس في الرؤى والمصالح وبالتالي العلاقة بالدولة (قنديل، ٢٠٠٢: ٩٣).

المطلب الثاني : المجتمع المدني الكويتي ودوره في دفع التنظيمات السياسية والحراك السياسي

إن مساهمة المنظمات غير الحكومية في دفع التنظيمات السياسية، أو ما يطلق عليه تسمية "مؤسسات المجتمع المدني" ضرورية لأي مجتمع، حيث من المفترض أن تكون هذه المنظمات مجتمعاً مستقلاً إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهي تتميز بالاستقلالية، والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنها تعلي من شأن الفرد والإنسان وقيمته إلا أنها ليست مجتمع الفردية بل على العكس هي مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات، والمجتمع المدني هو الضامن لمسيرة التقدم الحقيقي والدائم، كما ساهمت سياسة الدولة و طبيعة المجتمع الكويتي، وتركيبته القائمة على التعاون وحب الخير للآخرين على تهيئة الأرض الخصبة لظهور منظمات المجتمع المدني ومن ثم نموها فيه، وهذا ما جعل دولة الكويت من أوائل الدول الخليجية التي برز فيها هذا النوع من المنظمات (الدويش، ٢٠١٠: ٦٣).

كما لعبت مؤسسات المجتمع المدني الكويتي دوراً مهما في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، وليس فقط على المستوى الداخلي ولكن امتد الى الخارج متمثلة بأبرز الجوانب وهي:

١- دعم مسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسي: لعب المجتمع المدني الكويتي دوراً مهما في إرساء وتثبيت الإرهاصات الأولى للتجربة الديمقراطية الكويتية، ففي القرن الماضي قام عدد من الحركات الإصلاحية التي طالب فيها الأهالي في أمور الحكم، وبفضل جهودها التي استمرت حتى الثلاثينيات اجريت أول انتخابات في تاريخ الكويت لاختيار أعضاء مجلس الشورى، وتزايد هذا الدور بشكل واضح مع تشكيل وبروز الجمعيات والقوى السياسية خلال العقدين السبعينِ والثمانينِ.

كما برز أول اختبار واجهته هذه القوى في إطار ســـعيها لحماية التجربة الديمقراطية والعمل على تطويرها عام ١٩٨٦ فقد اتخذت الســلطة الســياســية قرارها بحل مجلس الأمة مما أدى للركود الســياســي لعام ١٩٨٩، فقد قامت بعض الشــخصــيات الأكاديمية والاجتماعية متباينة في توجهاتها وانتماءاتها الطائفية (سنة وشيعة) وسميت بمجموعة الـــ٤٥ طالبت بإنهاء حالة الفراغ الدستوري من خلال الحوار مع الســلطة وقامت بتجميع اكثر من ٣٠الف توقيع من المواطنين الكويتيين ممن يحق لهم الانتخاب والترشح من أصل ٨٠ الفا، واستمرت هذه التحركات لغاية عام ١٩٩٠ عندما توحدت القوى السياسية حول قيادتها الشرعية وشاركت في المؤتمر الشعبي لمناقشة أوضاع الكويت لما بعد التحرير واستعادة السيادة التي وقعت القوى والجمعيات السياسية على بيان تحت عنوان رؤية مستقبلية لبناء الكويت والتي قامت على أسس (المديرس، ١٩٩٣: ٨٦):

– المشــاركة الشــعبية وتوطيد الممارســات الدســتورية من خلال: التمســك بالدســتور، وملء الفراغ الدستوري عن طريق تحديد موعد الانتخابات حرة ونزيهة.

– إصــلاح الإدارة التنفيذية من خلال مراعاة مواصــفات الأمانة والكفاءة والصــلاح عند اختيار الوزارة والانفتاح على جميع القوى الشعبية بكافة فئاتها السياسية والاجتماعية لكي تحقق شعبية السلطة ومبدأ تداولها.

– تأكيد الاستقلال التام للسلطة القضائية حتى في شؤونها الإدارية والمالية والغاء قانون تنظيم القضاء لتعارضه مع الاستقلال.

وبذلك نجحت هذه القوى من خلال تحركاتها وجهودها في الضـــغط على الحكومة لإعادة العمل بالدســـتور وإجراء انتخابات جديدة لاختيار اعضـــاء مجلس الأمة عام ١٩٩٢، كما ولعب

مؤسسات المجتمع المدني الكويتي دورا مهما في مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها سواء من خلال أعضاء في مجلس الأمة أو من خلال وسائل الاعلام المختلفة.

ومن أهم الانجازات التي حققتها مؤسسات المجتمع المدني الكويتي (أشكناني، ٢٠١٣: ٤٧):

أ- نشر الثقافة السياسية وترسيخها بين المواطنين من خلال الحوارات والحلقات النقاشية والمنتديات والمؤتمرات التي تعقدها وتشجيع المواطنين على المشاركة الشعبية وتعريفهم بحقوقهم السياسية.

ب- لعبت بعض هذه الجمعيات وخاصة النسائية دوراً في الدفاع عن حقوق المرأة والتي مثلها أحد مثالب التجربة الديمقراطية الكويتية، كما توجهت جهودها الى موافقة المجلس الأمة على منحها حقوقها السياسية في الانتخاب والترشح، وذلك لا ينفي مع بعض الجمعيات الدينية في اعاقة وتعطيل منح المرأة الحق استنادا الى تفسير خاطئ لبعض النصوص الدينية.

٢- دعم جهود التنمية: تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهما في تعبئة الجهود التطوعية وتوظيفها في خدمة عملية التنمية من خلال مستوى الوعي وغرس روح العمل الجماعي، بالرغم من تراجع دور الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة لتبني معظم الدول لسياسات الخصخصة والتكييف الهيكلي وما واكب ذلك من تراجع دولة الرفاة التي تستطيع ان تقدم لمواطنيها مختلف الخدمات والاحتياجات بلا مقابل.

٣- تعزيز جهود مكافحة الفقر: رغم ما تلعبه الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر ولا سيما في الدول النامية والفقيرة، وذلك من خلال تقديم المعونات والمساعدات المالية والعينية، او بشكل غير مباشر من خلال توفير فرص تدريب وعمل لأفراد الأسر الفقيرة بعد تأهيلهم لهذا العمل وتوفير مصدر دخل ثابت لهم.

المطلب الثالث : المجتمع المدني الكويتي وتحقيق مبدأ المواطنة

تعتبر المواطنة الأساس الحقيقي لبناء المجتمع المدني الكويتي، ولتحقيق ذلك؛ وجب الاعتماد على آليات فاعلة لتحقيق البناء التي تعمل على التماسك الاجتماعي وتجديد ثقافة المجتمع.

دور الأسرة و المؤسسات التعليمية في المواطنة

شـارك في تربية المواطنة مجموعة من المؤسـسـات المجتمعية تعمل على تشـكيل المنظومة القيمية للفرد وتحدد سلوكه وممارساته اليومية وتساعد في خدمة المواطن الصالح الذي يمتلك الخبرات والقيم والمهارات المختلفة التي تيسر له عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية والمادية ومن أهم الوسائط التي لها دور فاعل في تنشـئة النشء، الاسـرة والمؤسـسـات التربوية والاعلام والمؤسـسـات المدنية والدينية والاجتماعية وغيرها من مؤسسات الدولة الاخرى التي تمارس دورا في البناء التعليمي للشباب (أشكناني، ٢٠١٣: ٤٧).

دور الأسرة

تترأس الاسـرة المؤسـسـات المجتمعية والتربوية التي يقع على عاتقها الدور الرئيسـي في تربية النشء حيث يتم من خلال التنشـئة الاجتماعية تكوين القيم والاتجاهات وتعزيز الشـعور بالمسـئولية والمواطنة والولاء والانتماء للوطن .

كما تقوم الأسرة بتدريب أبنائها على المهارات والسلوكيات التي تعينهم ـ على ممارسة أدوارهم الاجتماعية وفق نظم . وقوانين وقيم . المجتمع الذي يعيشون فيه، ولذلك ينبغي على الاسرة حتى تؤدي دورها بالشكل السليم . مراعاة التالي (عبد العالي، ١٩٩٩: ٧٩):

– إن عمل الأسرة التربوي جزء من المنظومة التربوية تتعاون فيه مع المؤسسات التربوية وغيرها من مؤسسات الدولة لتكريس مفاهيم . وقيم . المواطنة والولاء والانتماء للوطن لدى الابناء.

– أن تسعى الاسرة إلى استيعاب دورها في معرفة طبيعة وخصائص الأبناء حتى تستطيع أن تتعامل معهم . بشكل سليم . وواع.

دور المؤسسات التربوية

تعتبر المدرسة المؤسسة التربوية الاولى التي أوجدها المجتمع لتحقيق أهدافه الوطنية من أجل مهمة المدرسة هي إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على العمل والإنتاج والمشاركة مع الجماعة لبناء المجتمع الذي ينتمون إليه.

وتعد المدرسة امتدادا وظيفيا للأسرة تقوم معها بدور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية حيث تقوم بوسائلها المختلفة على تعميق شعور الانتماء والولاء للمجتمع وتنمية قيم المواطنة الصالحة لدى النشء وتساهم في بناء شخصيته وتثقيفه وإعداد الافراد لمواجهة المتغيرات والتحديات التي تحدث في المجتمع. كما تقوم بتزويد الأفراد بالمعارف والمفاهيم الاجتماعية والسياسية مما يجعلهم مدركين متفاعلين للأحداث والقضايا السياسية الممنوحة لهم، وحتى تحقق المدرسة دورها الإيجابي في تكريس مفاهيم المواطنة وقيم الولاء والانتماء للوطن لا بد من مراعاة الجوانب التالية (عبد العالي، ١٩٩٩: ١٠٨):

– تحويل الحياة المدرسية إلى نموذج للتطبيقات الديمقراطية يمارس فيها المتعلمون دورهم في إدارتها ورسم سياستها وممارسة قيم ومهارات الديمقراطية التي يسعى المجتمع لتحقيقها لديهم في حياتهم المستقبلية.

– ربط المدرسة بالمجتمع الخارجي من خلال برامج الخدمة الاجتماعية أو التعلم بالخدمة وذلك لرد الفجوة التي تعاني منها التربية وهي الاهتمام بالنظرية على حساب التطبيق.

– حفظ وتنقية التراث الثقافي للمجتمع والذي يؤكد على الهوية الثقافية والموروث الشـــعبي للمجتمع الكويتي.

– .تحقيق أهداف تربية المواطنة من خلال استخدام كافة الامكانات والوسائل التعميمية والأنشطة التربوية الصفية واللا صفية التي يمكن أن تمارس داخل وخارج أسوار المدرسة.

دور الإعلام:

تعتبر وســـائل الإعلام المختلفة في وقتنا الحالي من أقوى الوســـائل تأثيرا على الرأي العام، وأصبحت تنافس الأسرة والمدرسة في تشكيل شخصية الفرد وقيمه واتجاهاته وسلوكياته، ويتفق الجميع أن الإعلام يمثل سلاحاً قوياً لو قدرة كبيرة على التأثير في فكر ورأي الأفراد بحيث يشكل ذلك تحديا إلى كيفية اســتثمار هذه الوســائل والاســتفادة منها في تكريس مفاهيم وقيم المواطنة والولاء والانتماء للوطن (عبد العالي، ١٩٩٩: ٧٩)

ولكي تقوم المؤسسات الإعلامية ووسائلها المتعددة على زيادة الوعي الوطني والمساهمة في تربية المواطنة الواعية التي تعمل على تنمية المفاهيم والســـلوكيات والمهارات الوطنية الايجابية لدى النشء، فإن ذلك يتطلب تنفيذ المهام التالية:

– وجود رؤية وأهداف متعددة موحدة بجميع المؤسسات الإعلامية للقيام برسالتها الوطنية في تحقيق مفاهيم وقيم المواطنة (وزارة الاعلام، ٢٠٠٨)

– استنفار الشعور العام بمفهوم الوطنية بصورة دقيقة ومستمرة على نحو موضوعي دون مبالغة أو تهويل أو غموض .

–تنظيم حملات إعلامية لخدمة القضايا الوطنية بشتى صورها.

– تأصيل قيم المواطنة والولاء ولانتماء للوطن بطرق مبتكرة ومشوقة وبأساليب تربوية مدروسة.

– عرض الموروث الثقافي والشـــعبي بشـــكل يدعو للفخر والاعتزاز ويحفظ الهوية الثقافية للمجتمع الكويتي.

– فتح قنوات الاتصــال لجميع فئات الشــعب الكويتي وشــرائحه للحوار والنقاش بأســاليب ديمقراطية راقية.

إبراز إيجابيات المجتمع الكويتي والصـــور المشـــرقة إنجازات الدولة وجهودها في التنمية ورفاهية الشعب.

دور المؤسسات الدينية:

لا شك ان الجانب الديني يلعب دوراً هاما في التنشئة الاجتماعية للأفراد وفي تهذيب سلوكيات الناشئة وتوجيهها الوجهة السليمة لتعزيز الشعور الوطني، حيث تقوم المؤسسات الدينية بشتى أشكالها بالمساهمة في غرس حب الوطن وتأصيل قيم المواطنة ومفاهيمها من خلال تعاليم الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية السمحاء والتي يمكن ان تقوم بتحقيق الأهداف التالية:

– تقوية الوازع الديني الصـــحيح وتعزيز الوســـطية والاعتدال والقيم الأخلاقية ومحاربة الظواهر والمستجدات السلبية والانحراف السلوكي (السويداني، ٢٠٠١: ١٠٥)

– غرس حب الوطن في نفوس الشـــباب وتعزيز مفاهيم وقيم المواطنة والانتماء من خلال المؤلفات والإصدارات والمناهج الدراسية المطورة بأسلوب علمي وشرعي.

– تهذيب سلوكيات الناشئة من خلال تقديم النماذج السلوكية الصحية للمواطنة الإيجابية الفعالة

– تربية الناشئة على قبول الاختلاف في الرأي واحترام الآخرين.

–التأصيل الشرعي لمفاهيم المواطنة وقيم الولاء والانتماء.

– إحياء العادات والتقاليد الوطنية الأصيلة المتفقة مع روح الشريعة الإسلامية.

دور المؤسسات الاجتماعية:

لا شك أن المواطنة تتطلب جهوداً جبارة بين الجميع المؤسسات المجتمع المدني وهذا يتطلب أيضاً التنسيق والتكامل بينهما لتساهم جميعها في تشكيل الهوية الثقافية للأفراد والمجتمع، ولا يقتصر تحقيق هذا الهدف من خلال الأســرة أو المدرســة أو المؤســســات الدينية والأمنية والإعلامية ولكن يتجاوز ذلك بقية مؤسسات المجتمع المدني الأخرى كالأندية والهيئات الرياضية والمعاهد والمؤسسات العلمية وجمعيات النفع العام وغيرها، والتي يمكن أن تشــارك في تكريس مفاهيم المواطنة وقيم الولاء والإنتماء على الوجه التالي (المومني، ٢٠٠٨: ٥٦):

– تعزيز قيم المواطنة والولاء والإنتماء عن طريق البرامج التوعوية والأنشـــطة التربوية الجماعية والمعسكرات الشبابية.

– التأكيد على مفاهيم المواطنة والوحدة الوطنية عن طريق المطبوعات والمنشـــورات المبســـطة والمشوقة.

– التأكيد على العمل التطوعي في مرافق الدولة المختلفة من خلال تشكيل اللجان التطوعية المنظمة.

– المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة عن طريق برامج الخدمة المجتمعي.

– تدريب النشء الأسلوب الديمقراطي في مناقشة القضايا والمشكلات الوطنية للحوار والتعبير عن الرأي عن طريق تنظيم الندوات والمؤتمرات للحوار والتعبير عن الرأي.

الخاتمة:

إن السجال حول طبيعة ومفهوم المجتمع المدني عميق الجذور، فهذا السجال يعود للقرن السابع عشر، فقد تعددت المدارس الفكرية التي تناولت هذا المفهوم، وتراوحت بين مفاهيم كلاسيكية ومفاهيم حديثة، وأهم فكرة تم التركيز عليه هي فكرة بناء المجتمع المدني وتطويره، بمعنى آخر فصل ما هو اجتماعي عن ما هو سياسي وبغض النظر عما يثار حول مفهوم المجتمع المدني من جدل ألا أن وجوده مهم وضرورته ملحة بالنسبة لجميع الدول وخاصة في الدول التي تعاني فيها منظمات المجتمع المدني الدول العربية.

وظهر السجال حول مفهوم المجتمع المدني بشكل واضح في تسعينات القرن الماضي، مع هذا يمكننا القول أن دولة الكويت جزء مهم من المنظومة العربية ووجود مؤسسات المجتمع المدني شبيهة بمثيلاتها في الدول العربية، وفي سبيل تطوير كفاية مؤسسات المجتمع المدني تظهر الحاجة الملحة وبقوة الى تطوير النسق الاداري والقانوني والتشريعي لهذه المؤسسات والذي عادة ما ينظم عمل المؤسسات، ويوضح علاقتها ويجعلها شفافة ويكون عملها مستقلاً عن الدولة بما يحفظ لها حق العمل بكل حرية، وكذلك الفصل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، أي بناء مجتمع مدني مستقل عن الدولة واشاعة ثقافة المجتمع المدني بين جميع فئات الشعب من خلال اشاعة ثقافة المشاركة واحترام الرأي والرأي الآخر وحرية المعتقد واحترام حقوق الانسان واعادة القيمة الاعتبارية له مما يؤدي الى رفع مستوى الدولة على جميع المستويات.

النتائج:

٣. أن مفهوم المجتمع المدني في دولة الكويت جاء كنتاج لتطورات تاريخية اجتماعية شهدها المجتمع الكويتي.

٤. ان الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني الكويتي عن الدولة لا تعني نفي علاقة التأثير والتأثر بينهما، وذلك لأن الشأن الاجتماعي مجال مشترك بينهما وشرط النجاح لهما أن يعملان في اطار تكاملي تشاركي.

٥. المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة اختلف عن المفاهيم المعاصرة، حيث تبين ذلك من خلال الدراسة، وذلك بالقياس على الدور التشاركي بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، حيث تعمل هذه الشراكة على تنمية وخدمة المجتمع الكويتي.

٦. تعمل مؤسسات المجتمع الكويتي على ترسيخ مبدأ التعاون والشفافية والتنسيق في الاداء بين مؤسسات الدولة، وذلك من خلال دورها التكاملي في بناء دولة حديثة عصرية تقوم على رعاية حقوق الانسان.

٧. ان تعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني يتطلب قبل كل شيء نشر ثقافة العمل التطوعي في صفوف الجيل الناشئ والبحث عن البدائل الرسمية في الحصول على التمويل والدعم لهذه المؤسسات.

٨. وكذلك الاهتمام بكافة قطاعات الشعب التي هي هدف تلك المؤسسات في تقديم الخدمات والرعاية المطلوبة لهم من أجل تحسين مستوى معيشتهم.

٩. إن مؤسسات المجتمع المدني في الكويت تقوم بعمل ايجابي ودوري تنموي وتطويري من خلال نظرتها الى التنمية بوصفها تنمية شاملة لما تحققه من توسيع لبدائل المواطنين في المشاركة بتحسين نوعية الحياة باستمرار والعمل على تفعيل التشريعات والقوانين التي تطور مفهوم المواطنة.

١٠. دور مؤسسات المجتمع المدني في منع تغول المؤسسات الأمنية على حقوق وحريات الأفراد بحجة حماية الأمن الوطني.

التوصيات:

١. صياغة لوائح وآليات الشراكة الفعلية المتكاملة ما بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص، في ضل استراتيجية وطنية لتعزيز الديمقراطية والتنمية والتحديث.

٢. العمل على تشجيع مؤسسات المجتمع المدني الكويتي كي تسهم في التحديث والتحول الديمقراطي والاصلاحات العميقة الشاملة، بالإضافة الى وظائفها التخصصية النابعة من الطبيعة الخاصة لكل منها، وخدمة أعضائها والمجتمع الذي تستهدفه.

٣. اعادة صياغة اللوائح والمواثيق الداخلية التي تتلاءم مع طبيعة مختلف مؤسسات المجتمع المدني الكويتي، وتستند إلى أكبر قدر من الالتزام الطوعي للأعضاء والادارات، بما يؤمن حياة ديمقراطية حقيقية داخل المنظمة والحكم الصالح والشفافية وعدم تضارب المصالح، وكذلك اللوائح والمواثيق التي تنظم العلاقة في ما بين مؤسسات المجتمع المدني القائم على التعددية والاحترام المتبادل والشفافية والتكامل.

٤. توجيه خطابات لأصحاب المؤهلات والخبرات المميزة وطلبة الجامعات الكويتية ودعوتهم للمساهمة في التطوع لخدمة المجتمع.

٥. تفعيل دور المرأة الكويتية في ممارسة الانشطة التطوعية المختلة مع توفير التأهيل المناسب لهذه الممارسة والتركيز على الاهتمام بدعم المشروعات الانتاجية المنزلية.

٦. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصية أبناء البلد الواحد ومدى قابليته على استيعاب الحياة الديمقراطية والالتزام بالواجبات بعد أن يضمن له الدستور حقوقه، والامر يحتاج بناء شخصية الفرد من جديد وعلى أسس صحيحة.

قائمة المصادر والمراجع

١. المصادر الأساسية

١. وزارة الإعلام (٢٠٠٨)، الاستراتيجية الإعلامية، ادارة التخطيط والتطوير، الكويت.

٢. وزارة شؤون الخدمة الدينية والإسكان بدولة قطر (٢٠٠٠)، دليل العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسسات الأهلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

٢. الكتب

٣. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ٢٠٠٢، ص ٩٤

٤. جلال معوض، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

٥. جواد، بلقيس. (٢٠٠٤). **مؤسسات المجتمع المدني**، بغداد: مؤسسة الغدير الإعلامية.

٦. الحوراني، محمد. (٢٠١٤). **المجتمع المدني: مقاربة البنى المعيارية للمجتمع المرن**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

٧. الزيات، عبدالحليم. (٢٠٠٢). **التنمية السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٨. السويداني طارق (٢٠٠١)، منيجية التغيير في المنظمات، بيروت: دار ابف حز. لمطباعة والنشر والتوزيع.

٩. عارف، نصر. (١٩٩٤). **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي.

١٠. عارف، نصر. (٢٠٠٢). **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**، بيروت: مجد للدراسات والنشر والتوزيع.

١١.عبد العالي، جبور أدهم (١٩٩٩)، تربية المواطنة، الكويت: دار الريان للنشر والتوزيع، ص١٢٤.

١٢. عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ١٤-١٥

١٣. الفالح، متروك. (٢٠٠٢). **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٤.فياض، خالد (١٩٩٩)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الخليج العربي... (النشأة – التطور– المستقبل) بحث مقدم الى المؤتمر السنوي السابع للباحثين الشباب حول المجتمع المدني في الوطن العربي – مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

١٥. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة، القاهرة، مركز البحوث العربية، دون تاريخ ٤٦-

١٦. المنوفي، كمال. (٢٠٠٦). **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

١٧. موقع مركز المرأة بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "اسكوا" www.escwa.rog.lb.ib/arabic/divisions/cfw/muin.html.

١٨. المومني، محمد أحمد عقلة (٢٠٠٨)، استراتيجيات سياسة القوة، الأردن: دار الكتاب الثقافي.

١٩. النجار، محمد حسنين (٢٠٠٢)، أزمة الجمعيات الخيرية العربية بعد ١١ سبتمبر، ورقة مقدمة الى ندوة "مستقبل مؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهام الأمريكي لها بتمويل الإرهاب" ونظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة.

٢٠. النقرش، عبدالله وآخرون. (٢٠٠٥). **محددات التنمية السياسية في الأردن**، عمان: وزارة التنمية السياسية.

٢١. ورقة مقدمة من مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الندوة التي نظمها المركز بالقاهرة (٢٠٠٢)، حول مستقبل مؤسسات العمل الخيري في ضوء الاتهام الأمريكي لها بتمويل الإرهاب.

٣. الرسائل الجامعية

١. أشكناني، إسماعيل. (٢٠١٣). **دور العلاقات العامة في التنمية السياسية بدولة الكويت من وجهة نظر العاملين في وزارة الإعلام**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٢. آل فريد، عالية علي مكي. (٢٠١٣). **دور مؤسسات المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية**. رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الخليجية، السعودية.

٣. الحوسني، خالد. (٢٠١٣). **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، جمعيات النفع العام، دراسة حالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٤. الحوسني، سلطان. (٢٠١١). **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في عُمان (٢٠٠٠-٢٠١٠)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

٥. الدويش، بدر (٢٠١٠)، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في دولة الكويت: دراسة اجتماعية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

٦. محمود، فراس. (٢٠٠٤). **دور المنظمات الشبابية الأهلية الفلسطينية في بناء الشخصية وأثرها على التنمية السياسية في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

٧. النوايشة، عايدة. (٢٠٠٩). **دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن (١٩٨٩-٢٠٠٩)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٤. المجلات العلمية

١. المديرس، فلاح (١٩٩٣) التجمعات السياسية الكويتية في مرحلة ما بعد التحرير، مجلة السياسة الدولة، عدد ١١٤.

٢. هيكل، فتوح أبو دهب (٢٠٠٥)، المجتمع المدني في الكويت، مجلة شؤون خليجية، ع(٤٢)، ٧١-٨٥.

٥. المراجع الأجنبية

1. Abdelrahman، M., Civil Society Exposed, The Politics of NGOs in Egypt, Cairo, The American Univ. in Cairo Press, 2004, pp 10-18
2. Chilcote, R., Theories of Comparative Politics, The Search for a Paradigm, Boulder, Westview Press, 1981
3. El Medn**i**, B. (2013). Civil Society and Democratic Transformation in Contemporary Egypt: Premise and Promises. **International Journal of Humanities and Social Science, 3**(12): 14-26.
4. Fisher, W., Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGOs Practices, Annual Review of Anthropology, vol. 26, 1997, p 451
5. Jaysawal, N. (2013). Civil Society, Democratic Space, and Social Work. **SAGE Open**, 1– 12.
6. Raymond, H. (1993). State and civil society in Syria, **Middle East journal**, **47**(2), 243-257.

7. Scholte, J. (2001). Civil Society and Democracy in Global Governance. **CSGR Working Paper** No. 65/01.